الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

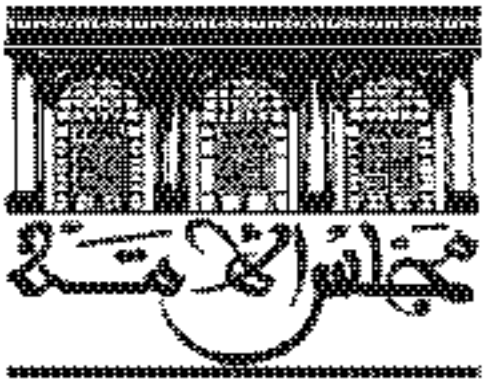

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024) – السنة الأولى 2022 - الدورة البرلمانية العادية (2021 – 2022) – العدد: 15

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 6 رمضان 1443
الموافق 7 أفريل 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 شوال 1443
الموافق 8 ماي 2022

فهرس

- **محضر الجلسة العلنية الخامسة و العشرين ..... ص 3**

1) إثبات عضوية عضوين جديدين بعنوان الثلث الرئاسي؛

2) الإعلان عن إنشاء مجموعة برلمانية للأحرار؛

3) أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 6 رمضان 1443
الموافق 7 أفريل 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
– السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
– السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي؛
– السيد وزير الصحة؛
– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة، ورمضان كريم.

أولا، أرحب بأعضاء الحكومة، كما أرحب بالطاقم المرافق لهم، وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب بالأخوات والإخوة الصحفيين.

يقتضي جدول أعمال جلستنا:

– أولا، إثبات عضوية الأخوين المعينين من طرف رئيس الجمهورية، بعنوان الثلث الرئاسي؛
– ثانيا، الإعلان عن إنشاء مجموعة برلمانية للأحرار؛
– ثالثا، طرح الأسئلة الشفوية.

بداية بالنقطة الأولى والتي تتمثل في إثبات عضوية عضوين معيّنين من طرف رئيس الجمهورية، وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول إثبات عضوية عضوين اثنين (2) جديدين في مجلس الأمة، بعنوان الثلث الرئاسي.

– بناء على إحالة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، المؤرخة في 31 مارس 2022، تحت رقم 61/22 –الديوان، والمتضمنة المرسوم الرئاسي رقم 22 – 130 المؤرخ في 25 شعبان عام 1443 الموافق 28 مارس سنة 2022 الذي يتضمن تعيين عضوين في مجلس الأمة؛

– وبناء على الدستور، لاسيما المواد 121 (الفقرة 3) و122 (الفقرتين 2 و3) و124 منه؛

– وبمقتضى أحكام المادة 24 من النظام الداخلي لمجلس

الأمة؛

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، اجتماعا بمقر المجلس، ظهيرة يوم الأربعاء 6 أفريل 2022، برئاسة السيد حكيم طمراوي، رئيس اللجنة، اطلعت فيه على المرسوم الرئاسي المنوه إليه أعلاه وكذا الأسانيد القانونية المتعلقة بموضوع إثبات عضوية العضوين الجديدين اللذين عينهما رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مجلس الأمة، بعنوان الثلث الرئاسي، لمدة ست (6) سنوات.

وتبعا لذلك؛ فإن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، تثبت صحة عضوية العضوين الجديدين في مجلس الأمة، بعنوان الثلث الرئاسي لمدة ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ إثبات عضويتهما، ويتعلق الأمر بالسيدين شمس الدين شيتور، وبن علية بلحواجب.

ذلكم هو –السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا المحترمون– تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول إثبات عضوية عضوين اثنين (2) جديدين في مجلس الأمة، بعنوان الثلث الرئاسي، المعروض عليكم للمصادقة.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ نمر الآن إلى عملية التصويت على تقرير إثبات عضوية العضوين المعينين من طرف رئيس الجمهورية.

– المصوتون بنعم ..... شكرا.

– المصوتون بلا ..... شكرا.

– الممتنعون ..... شكرا.

وعلى هذا الموقف، نعتبر أن أعضاء مجلس الأمة، قد صادقوا بالإجماع على هذا التقرير المتضمن إثبات عضوية عضوين جديدين؛ وبهذه المناسبة، أهنئ الأخوين المعينين من طرف رئيس الجمهورية، ضمن الثلث الرئاسي، الأخ شمس الدين شيتور، كما أهنئ الأخ بن علية بلحواجب، ونتمنى لهما كل النجاح في مهامهما الجديدة، وهذه إضافة للمجلس وتدعيما له، ونتمنى لهما كل النجاح في مهامهما الجديدة.

الآن نمر إلى النقطة الثانية والخاصة بالإعلان عن مجموعة برلمانية، ولأول مرة في مجلس الأمة، وهي كتلة الأحرار، والكلمة للسيد مدير الجلسة، فليتفضل.

السيد كمال شوراق (مدير الجلسة): شكرا سيدي الرئيس.

إليكم القائمة الإسمية لأعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار، السادة:

1) بوشرمة عبد الحميد.
2) أورادي نبيل.
3) بوغالم عبد الكريم.
4) بوكرو محمد.
5) ساكوني السالك.
6) بوصبع محفوظ.
7) بطاهر لزرق.
8) لعراب يوسف.
9) بلعيد عبد الرحمان.
10) بن جراد عبد الجليل.
11) براهيمي عبد الحق.
12) زناقي عبد الناصر.
13) بلكحل يعقوب.
14) بن هدية يوسف رضا.
15) عبد القادر بورزيق.

ويتشكل مكتب المجموعة البرلمانية للأحرار من السادة:

– لزرق بطاهر: رئيسا للمجموعة البرلمانية.
– نبيل أورادي: نائبا للرئيس.
– عبد الناصر زناقي: مقررا.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مدير الجلسة، وكما قلت سابقا، هذه أول مرة تنشأ مجموعة برلمانية جديدة للأحرار في المجلس، وهذا يأتي بعد التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، ونتمنى لهم كل النجاح في أداء مهامهم ككتلة وكأعضاء.

نمر الآن إلى النقطة الثالثة في جدول أعمالنا والمتعلقة

بالأسئلة الشفوية.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد فؤاد سبوتة، ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون على عهد الشهداء ووصايا مجاهدينا الأخيار ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني، السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم، أن أرفع إليكم السؤال التالي نصه:

في غياب أرقام دقيقة حول تعداد الأملاك الوقفية في الجزائر والتي تقدرها بعض المصالح بالآلاف في مختلف ولايات الجمهورية وفق التقديرات التي نتجت عن المسح الوقفي الذي تم بداية التسعينيات وهي العملية التي تكفل بتمويلها البنك الإسلامي للتنمية وهي الإحصائيات التي قدرت قيمة الأملاك الوقفية حينها، على الأقل، بأربعة ملايير دولار، وبالإضافة إلى هذا، غياب الإحصاء الكامل للأملاك الوقفية، هنالك مشكل آخر يتعلق بتسيير الأوقاف المحصاة وفق نظرة قديمة لا تراعي التطورات الحاصلة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، بل إن أغلبها لا يزال يؤجر بالدينار الرمزي.

معالي الوزير،

متى يتم التكفل بهذا الملف بشكل كلي، إحصاء وتسييرا، ضمن نظرة استشرافية لإحصاء وتسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، خاصة أنه بالإمكان استغلالها في دعم الاستثمار الوطني وخلق آلاف مناصب الشغل؛ وبالتالي، نقلل بها من حجم البطالة في البلاد ونسهم في سياق آخر في خلق الثروة الاقتصادية؟

ولكم، السيد الوزير، واسع النظر في إعطاء معطيات أكثر، خاصة وأن السؤال كان قد طرح سابقا، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

حضرة الفاضل المحترم، السيد رئيس مجلس الأمة،

حضرات الأفاضل، السيدة والسادة زملائي الوزراء،

حضرات الفضليات والأفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي في هذا المقام أن أهنئ نفسي وأهنئكم بهذا الشهر الكريم الذي نسأل الله تعالى أن يجعله شهر بركة ورحمة وإحسان وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال.

حضرة الأستاذ، الأخ الفاضل، فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، فإننا قد تشرفنا باستقبال انشغالكم الكريم الذي تفضلتم به، وتسألون فيه عن انشغال طالما تردد على كثير من الألسن وهو الموضوع المتعلق بملف الأوقاف بشكل كلي، إحصاء وتسييرا، ضمن نظرة مستقبلية لإحصاء وتسيير هذه الأملاك في الجزائر، خاصة أنه بإمكاننا استغلالها –كما تفضلتم– في دعم الاستثمار الوطني وتوفير آلاف مناصب الشغل التي نقلل بها من حجم البطالة في البلاد، ونسهم بشكل أو بآخر في زيادة الثروة الاقتصادية؟

في هذا السياق، يشرفني أن أعلمكم –حضرة الفاضل، العضو المحترم– أن الأملاك الوقفية في الجزائر تنقسم إلى قسمين، وهو ما لا يخفى على واحد منكم: أملاك وقفية معروفة وأخرى وقفية مجهولة.

فأما بالنسبة للقسم الأول: فقد تم إعداد عملية جرد وإحصاء عام على المستوى الوطني للأملاك الوقفية، وتوجت هذه العملية بإعداد بطاقة تعيين عقار وقفي عن كل ملك، ثم تقييدها في سجلات الجرد، وقد بلغت إلى ساعتنا هذه 12274 ملكا وقفيا بين سكنات ومحلات ذات طابع تجاري أو مهني، وأراضي فلاحية وعمرانية وغيرها.

أما بالنسبة للقسم الثاني: الأملاك الوقفية المجهولة فهي التي كانت موضوع اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية، حيث استفادت الوزارة من مساعدة فنية (قرض وهبة) لتمويل عملية الحصر والبحث عن الأملاك الوقفية في الجزائر، وتعتبر هذه المؤسسة المالية الدولية هذا المشروع نموذجا يحتذى به في العالم العربي والإسلامي، وقد تم تنفيذ هذه العملية من خلال صفقة بين الوزارة ومكتب جزائري للخبرة العقارية ما بين سنة 2003 وسنة 2008، والعملية متواصلة وقطاعنا يعمل على معالجتها حالة بحالة.

أما فيما يتعلق بتسيير الأوقاف المحصاة، فقد بذلت دائرتنا الوزارية مجهودات كبيرة في عملية توثيق الأملاك الوقفية وتسوية وضعيتها القانونية وهو ما أخذ منا وقتا كبيرا، باستحداث طرق جديدة في التسوية كالشهادات الرسمية والعقود الإدارية الناقلة للملكية والعقود الإدارية التصريحية في إطار اللجان الولائية المكلفة بالتسوية القانونية للأملاك الوقفية.

أما فيما يخص مسألة تحيين إيجار الأملاك الوقفية ورفع الغبن عنها، وقد أشرتم أنها كانت تؤجر تقريبا أو بعضها بالدينار الرمزي، فقد خاضت دائرتنا الوزارية معركة قانونية مع المستأجرين، بالاعتماد على التقييم المعد من طرف مصالح أملاك الدولة والخبراء العقاريين واللجوء إلى القضاء في كثير من الأحيان لإعادة هذا التقييم، الأمر الذي سمح بتطوير وارتفاع مداخيل الأوقاف من سنة 1999 إلى سنة 2021 بحوالي 26 ضعفا.

أما فيما يخص التكفل بملف تسيير الأوقاف في الجزائر ضمن النظرة المستقبلية، كما تفضلتم، فبالإضافة إلى ما قامت به الوزارة من جهد في البحث عن الأوقاف وتطوير تسييرها وإيراداتها، مع تحكم الإدارة التي ليست مسيرة حينها ولا مستثمرة ولا تاجرة يومها، فقد بادرت الوزارة إلى إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة – مشكور على ذلك السيد رئيس الجمهورية – الذي أصدر المرسوم المحدد لقانونه الأساسي شهر ماي من السنة الماضية، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أصدر مؤخرا المرسوم الرئاسي بتعيين مديره شهر نوفمبر العام الفارط، وهو الآن في مرحلته الأخيرة من أجل استلام الأصول العقارية والعينية والوقفية من إدارة الشؤون الدينية والأوقاف، كي تحول إلى حظيرته الوقفية ثم السعي لتمكينها من المساهمة أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمولة، ونحن نعد قانونا يصحح ويحسن من القانون الاستثماري وقانون الأوقاف، في إطار المهام المنوطة به والمنصوص عليها في المرسوم المذكور سلفا.

وإننا إذ نجيبكم عن سؤالكم الذي تفضلتم به مشكورين، ومن خلال المعلومات التي وافينا سيادتكم المحترمة بها، نرجو أن نكون قد أجبنا عن بعض انشغالكم، ونبقى مرحبين بكل ما تودون الاستفسار عنه، وشكر الله لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد فؤاد سبوتة، إذا كان له تعقيب؟

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس، الشكر موصول لكم معالي الوزير على تقديم هذه التوضيحات.

أنا متأكد أن الديوان الوطني الذي أنشئ حديثا من شأنه أن يلعب دورا كبيرا سواء في عمليات الإحصاء كمرحلة أولى أو كتسيير للوقف في الجزائر كمرحلة ثانية، وأنا أشدد، مرة ثانية، على أن هذه المسألة، مسألة الوقف في الجزائر، لو أخذناها بعين الاعتبار ووضعنا فيها كل الإمكانيات لجنينا من ورائها الكثير، سواء بالنسبة للوزارة أو عامة الجزائريين.

شكرا لكم مرة ثانية على هذه التوضيحات معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان له تعقيب؟

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم.

مجددا أشكر لكم الأستاذ فؤاد سبوتة، هذه الثقة التي ينبغي أن نرافق بها الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، لما له من صلاحيات، نأمل –إن شاء الله– من خلال المنظومة القانونية الجديدة للأوقاف ومنظومة الاستثمار ستكون –إن شاء الله– لبنة جديدة في تاريخ الجزائر الجديدة وأقول لكم بأنني كنت في مصر منذ حوالي أشهر، وقد تشرفنا باللقاء بكم في البعثة التي شرفتم فيها الجزائر، حضرت مع الاتحاد العربي للأوقاف الذي تمثله حوالي تسع دول، وهناك طلب حثيث لعضويتنا في هذا الاتحاد وسيكون هناك تبادل

تجارب واستثمارات، ممكن أن تتعدى إلى ما لا يمكن أن يتصوره الإنسان، نحن مقبلون على جانب كبير من تطوير هذا القطاع والاستفادة منه وتحويله إلى مورد أساسي -إن شاء الله- يدر الثروة ويساهم في تقليل البطالة، شكرا جزيلا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، على كل، هذا الملف من الملفات الهامة والتي هي في بعض الأحيان مجهولة وتحتاج توضيحا أكثر للرأي العام، الوزارة هي نفسها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، هذا الجانب -الأوقاف- ليس لنا معلومات كثيرة عنه للرأي العام، من الأحسن في مناسبة من المناسبات، الوزير يوضح هذا الملف للرأي العام والعلاقات -كما قلت- في إطار جامعة الدول العربية وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، ما هي مكانة الجزائر؟ وكيف نتعامل مع هذا الملف والذي له كل الأهمية؟

نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

لديك ثلاث دقائق.

السيد مراد لكحل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الأكارم،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم،

لاشك أن استقرار الدول وحفظ وحدتها وأمانها مرهون بعدة عوامل، من بينها مدى محافظتها على هويتها وارتباطها بمقوماتها، ولا يغيب عن أذهاننا ما للدين الإسلامي وتعاليمه السمحة من دور في بعث الاستقرار والحد من الآفات والفوضى الاجتماعية، وإن حديثنا عن الدين وتعاليمه يدفعنا للحديث عن الرجال العدول الذين يحملونه وينشرون تعاليمه، أولئك الرجال الذين اتخذوا من المنابر والمحاريب ساحات وغى، يذبون من خلالها عن الدين وينشرون القيم والفضيلة، فالأئمة أصحاب مهمة نبيلة، طالما حمت خطاباتهم الهادفة وطننا المفدى من الوقوع في مستنقعات الفوضى والتفكك.

والناظر في المجهودات التي يبذلها قطاعكم المحترم يعلم علم اليقين ما في صدوركم من حسن نية في خدمة الدين وأهله، وما تصبو إليه وزارتكم من بعث روح الوطنية والاعتدال ونبذ خطاب العنف والتطرف، وضخ القيم السويّة في نفوس شعبنا الموقر.

وإن جهود الدولة عموما في هذا القطاع يعبّر بحق أيضا عن جدية المسؤولين وحرصهم على النهوض به، ويجعلنا نفخر بكل ما حققته وزارتكم من نجاحات وما وصلت إليه من قفزة في التشييد وتكوين العنصر البشري والرقي بالخطاب الديني؛ ونحن إذ نفخر بذلك لا ينبغي أيضا أن نحيد عن الموضوعية في الطرح، فقطاعكم أيضا يعرف بعض المشاكل والنقائص وعلى قلتها لا يفوتنا أن نعرج على إحدى تلك المشاكل التي طرحت علينا مرارا وتكرارا، ألا وهي مشكلة القائمين بالإمامة، تلك الفئة التي أوكلت إليها مهمة نبيلة في نشر تعاليم الدين الإسلامي والسعي في جمع الكلمة وحفظ الاستقرار، غير أن مناصب عملهم مؤقتة غير دائمة، مما يعرقل مسارهم ويحول دون تحقيق أهدافهم السامية التي وظفوا لأجلها، ويسوقنا الحديث عن القائمين بالإمامة إلى القائمين بشؤون المساجد تنظيفا وتنظيما وحتى آذانا وصلاة أحيانا والذين يعملون في إطار الشبكة الاجتماعية، وقد تجاوز الكثير منهم مدة 15 سنة خدمة، دون أن يكون لهم لحد الآن مناصب عمل مقترحة أو إدماج، وحتى وإن كان الكثير منهم تابعين إداريا لغير قطاع الشؤون الدينية، غير أن هذا لا يعفي مصالحكم من الوقوف مع هذه الفئة المحسوبة على المؤسسة المسجدية.

السؤال المطروح: ما هي الحلول التي تسعون لتجسيدها بخصوص فئة القائمين بالإمامة؟ وهل يدخل ضمن مخططاتكم قضية إدماج القائمين بأمور المساجد في إطار الشبكة الاجتماعية، خاصة وأن الأعباء المسجدية في غالبيتها تقع على عاتقهم؟

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير، ورمضان كريم وكل عام والأمة الإسلامية بألف خير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم، حمدا وصلاة وسلاما وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مجددا.

فبداية، أتوجه إليكم، السيد العضو المحترم، بكامل الشكر على اهتمامكم بالقطاع، كما هو الشأن بالنسبة للإخوة الحضور، من خلال طرح انشغالكم حول:

– الحلول التي نسعى لتجسيدها بخصوص فئة القائمين بالإمامة؟

– وهل يدخل ضمن مخططات الوزارة قضية إدماج القائمين بأمور المساجد في إطار الشبكة الاجتماعية، خاصة وأن الأعباء المسجدية في غالبيتها تقع على عاتقهم؟

في هذا السياق، يشرفني أن أعلمكم – حضرة العضو المحترم – أن عملية إدماج القائمين بالإمامة تمت نهاية سنة 2017، ومست أزيد من 1260 قائما بالإمامة من جملة 1369 مرشحا، ممن استوفى الشروط التأهيلية الأساسية المطلوبة للالتحاق بمختلف رتب وأسلاك قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، وقد تم ذلك بموجب رخصة صادرة عن السيد الوزير الأول تحت رقم 697 مؤرخة في 2017/04/09، وبعد استكمال عملية الإدماج، بادرت دائرتنا الوزارية إلى تقديم التماس إلى السيد الوزير الأول بموجب إرسال تحت رقم 212 مؤرخ في 2018/09/16 للإبقاء على 1369 منصبا التي تم إدماج أصحابها، وذلك قصد شغلها من جديد في ذات المنصب، أعني منصب قائم بالإمامة، واستجابة لهذا الانشغال، تمت الموافقة على المطلوب بموجب إرسال من السيد الوزير الأول تحت رقم 1106 مؤرخ في 2018/09/23، غير أن المراسلة اشترطت أن يكون التعيين في منصب القائم بالإمامة بعقد محدد المدة ودون احتمالات الإدماج، هذا الشرط، والمسلمون عند شروطهم.

هذا، ونؤكد لكم – السيد العضو المحترم – أننا لن ندخر جهدا و تدبيرا، من شأنه تحسين ظروف عمل الأئمة، لما لهم من دور أساسي في خدمة المساجد والمدارس القرآنية وتأطير الحياة الدينية والروحية للجزائريين والعمل على المحافظة على المرجعية الدينية الوطنية، وقد أشدتم بذلك، وهو الأمر الذي جعل السيد رئيس الجمهورية يقرر يوما خاصا سمي باليوم الوطني للإمام اعترافا بجهودهم، إلا أن ثمة –في الوظيفة العمومية– قوانين منظمة لا يمكن تجاوزها، كما أن القطاع –أيّ قطاع– لا يملك الصفة الأحادية في تغيير القوانين، ولكن نحن نعمل على إيجاد حلول ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

أما بخصوص القائمين بأمور المساجد، فإنه لا يخفى على سيادتكم الكريمة أن دائرتنا الوزارية تستجيب – في حدود الاحتياجات – لطلبات التطوع الإرادي للراغبين فيه وتمكنهم من خدمة بيوت الرحمن حتى من الجامعيين، وذلك بعد حصولهم على رخصة من طرف لجنة تأهيلية علمية معتمدة على مستوى كل مديرية ولائية، وهذه الرخصة، طبعا، لا يترتب عليها أثر وظيفي أو مالي، وأنتم تعلمون – السيد العضو المحترم – أن التوظيف في أية رتبة إنما يخضع لقانون الوظيفة العمومية الذي يشترط بعد توفر المنصب شروطا قانونية لاجتياز مسابقة يتم الإعلان عنها للالتحاق بمعاهد التكوين، ليتم التوظيف بعد التخرج.

وإننا إذ نقاسمكم هذا الانشغال، ورغم النصوص والتنظيمات التي لا تتيح لنا الاستجابة لها حاليا، إلا أننا لم ولن نغفل عن هاتين الفئتين من المؤطرين للمساجد، وسنعمل معا على إيجاد حلول مستقبلا لهذه الفئة.

هذا، وإننا نعرب لكم، في الأخير، عن شكرنا لكم على اهتمامكم بالشؤون الدينية والأوقاف، وتبقى دائرتنا الوزارية في الاستماع إليكم والتجاوب مع انشغالاتكم خدمة للشأن الديني ولوطننا الحبيب؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد مراد لكحل؛ إذا فيه تعليق؟ تفضل.

السيد مراد لكحل: أجدد شكري لمعالي الوزير على هاته التوضيحات؛ طبعا، مسألة الأئمة لماذا نحرص عليها؟ لأنها المقومة للسلوك الاجتماعي؛ وأنا بدوري أغتنم وجود وزير السكن معنا لألفت الانتباه إلى التجمعات السكنية الكبيرة التي يغفل المشرفون عليها للتخطيط للمساجد داخل هاته التجمعات السكنية، ومن شأن المساجد أن

تهذب السلوك الاجتماعي وتخفف العبء الكبير عن السلطات الأمنية.

شكرا مجددا لمعالي الوزير، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: شكرا لك، وبارك الله فيك وصح فطورك، شكرا.

السيد الرئيس: دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد حكيم طمراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد حكيم طمراوي:

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم،

الموضوع: سؤال شفوي.

يشرفني، السيد الوزير، أن أرفع إلى سيادتكم السؤال التالي:

إن الجهد الذي تبذله مصالح وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عبر مختلف ولايات الوطن لا ينكره جاحد، رغم وجود بعض المسيرين الذين تجاوزهم الزمن ولم يستطيعوا التأقلم مع تحديات المرحلة الحالية وتحديات العولمة أيضا، الأمر الذي وجب الاهتمام بهذه المسألة اهتماما خاصا، من أجل تحسين أداء القطاع عبر دورات تكوينية ورسكلة للإطارات بشكل دوري.

السيد الوزير،

إذا كانت الجزائر تحصي حوالي عشرين ألف مسجد عبر التراب الوطني وتسجيل آلاف المساجد التي يجري العمل على إنجازها، وهنا أفتح قوسا لأشيد بالهبات التضامنية للجزائريات والجزائريين في دعم إنجاز وتشييد المساجد وهو تأكيد للآخرين على البذرة الطيبة التي غرست في الجزائريين منذ القدم وهي باقية ما بقيت الدنيا قائمة، قلت إن هنالك نقصا فادحا في عدد المؤطرين من أئمة ومرشدين دينيين وقيمين ومؤذنين ومعلمين، نقصا قدر بحوالي خمسة آلاف إمام سنة 2019، ونظرا لكل المعطيات السابقة، أتقدم إليكم – معالي الوزير – بالسؤال الشفوي التالي:

ما هي استراتيجية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للتكفل باحتياجات المساجد الحالية والتي هي في طور الإنجاز بخصوص الأئمة، خاصة في ظل تزايد التيارات الفكرية الدينية المتطرفة التي تستغل الفراغ لتحقيق أهدافها المشبوهة.

في الأخير، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، تفضل.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

حضرة الفاضل، السيد المحترم، رئيس مجلس الأمة الكريم،

حضرات الأفاضل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مجددا.

بداية، أتوجه إليكم، السيد عضو مجلس الأمة، بكامل الشكر على العناية التي تبدونها واهتمامكم بالقطاع، من خلال رفع انشغال تطرقتم فيه إلى استراتيجية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للتكفل باحتياجات المساجد التي هي في طور الإنجاز والتأطير البشري لها، خاصة في ظل تزايد خطر التيارات الوافدة المتطرفة التي تشغل الفراغ لتحقيق أهدافها المشبوهة؟

ودعني أشير، في البداية، لك ولكل الزملاء الحضور بأن السؤال طويل، يحتاج إلى جواب أطول.

وفي هذا السياق، يشرفني، أن أعلمكم –حضرة الفاضل، السيد حكيم طمراوي، عضو مجلس الأمة المحترم– أن دائرتنا الوزارية وبالرغم من العجز النسبي، كما تفضلتم، في التأطير الذي يعرفه القطاع في ظل تدابير تجميد استغلال

المناصب الشاغرة للقيام بعمليات التوظيف الخارجي، والتي كرستها تعليمة السيد الوزير الأول رقم 348 المؤرخة في 2014/12/25، تعزيزا للتوازنات الداخلية والخارجية للبلاد يومها.

إن سؤالكم الكريم، يتطلب الوقوف على بعض المقدمات العامة، الواجب ذكرها وهي:

1 – تعمل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على تطبيق خريطة طريق مستمدة من مخطط عمل الحكومة، الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، لاسيما عنصر تعزيز المرجعية الدينية الوطنية وتكريس الهوية الدينية، خصوصا ما تعلق بتعزيز الشبكة الوطنية المسجدية وتوحيد جوانبها المعمارية وتعزيز شبكة التعليم القرآني.

2 – إننا نشاطركم الإشادة بإرادة الخير المتأصلة في أخلاق الجزائريات والجزائريين، وهو ما دعت إليه المراسيم في وجوب ترشيد هذه النفقات وفتح ومرافقة باب فعل الخير، وعلى الخصوص في إقبالهم على بناء المساجد والمدارس القرآنية وقفا واحتسابا، هذه الإرادة التي تلتقي مع الجهود المعتبرة التي تقوم بها الدولة في دعم هذه المؤسسات الروحية، بدءا من تخصيص قطع الأراضي التي تقام عليها، وصولا إلى الدعم التمويلي في البناء والتشييد يحسب لكثير من هذه الصروح الدينية، ثم التسيير بتعيين المؤطرين للقيام بالشعائر الدينية، والتعليم القرآني فيها.

3 – تسجل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف معدلا سنويا لفتح المساجد لأداء صلاة الجمعة يصل إلى 130 مسجدا في السنة، وهي حريصة كل الحرص على ألا يتم الافتتاح إلا بوجود التأطير البشري اللازم لذلك.

4 – يكون التأطير البشري من خلال:

– منتوج التكوين لمعاهد التكوين المتخصصة التابعة لقطاعنا، حيث من المقرر مثلا تخرج 611 موظفا متربصا للسنة التكوينية 2021 – 2022.

– مسابقات التوظيف للالتحاق برتبة: إمام أستاذ، ومرشدة دينية، حيث ستشرع دائرتنا الوزارية في توظيف 130 إماما أستاذا، و60 مرشدة دينية بعنوان سنة 2022؛ أي هذه السنة.

– الإدماج المهني: حيث استفاد القطاع إلى غاية 2021/12/31 من إدماج أزيد من 2832 مستفيدا من جهاز الإدماج في مختلف الأسلاك والرتب التابعة لقطاعنا، كما سيتم إدماج ما يزيد عن 1600 مستفيد خلال السنة الجارية، لا تكتمل السنة حتى نتم هذه المئات، 1600 مستفيد في هذه السنة الجارية، إن شاء الله.

كذلك يتم تأطير القائمين بالإمامة، حيث يحصي القطاع 2100 منصب مخصص للقائمين بالإمامة.

– تكليف بعض رتب الأعوان الدينيين الذين لهم مستوى تأهيل يقدره المجلس العلمي بالولاية لتأطير المساجد.

أخيرا، انفتاح القطاع على الكفاءات العلمية والتربوية، حيث تسلم المصالح الخارجية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف رخص تطوع لمن توفرت فيهم الشروط القانونية، حتى لا يترك المرفق للفراغ، وعلى الخصوص، موافقة لجان التأهيل والحصول على نتائج إيجابية في التحقيق الإداري.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

وإننا نوافقكم الرأي، بأن القطاع لا يزال محتاجا إلى مزيد من المناصب المالية للالتحاق برتب الأئمة، بشتى أنواعها ولكننا نبذل ما في وسعنا للاستجابة لهذا الانشغال بالتنسيق مع مختلف الدوائر ذات الصلة.

أما بخصوص الاستراتيجية المعتمدة للتكفل باحتياجات المساجد، فيمكن أن نلخصها في المحاور الآتية وسأقتضب من الكلمة التي كتبتها:

– المحور الأول: دعم التعليم القرآني:

إن من أهم التزامات قطاع الشؤون الدينية والأوقاف تعزيز دور الزوايا والمدارس القرآنية في خدمة كتاب الله عز وجل، وتحفيظ أبنائنا وبناتنا له.

وفي هذا السياق، تحصي الزوايا والمدارس القرآنية ما يقارب المليون منتسب، يشكلون النواة الأساسية للالتحاق بمعاهد التكوين المتخصصة التابعة للقطاع. وفي هذا الإطار، قمنا بعقد عديد اللقاءات الوطنية التي التأمت أخيرا بولاية غرداية، قصد مراجعة منظومة التعليم القرآني لتتناسب مع احتياجات القطاع والنظرة الاستراتيجية الاستشرافية لتوسيع شبكة مدارس القرآن الكريم، وتطوير مناهج التعليم القرآني، سواء قبل التمدرس أو أثناءه، وسيصدر قريبا، إن شاء الله، المرسوم الذي ينظم المدرسة القرآنية، دون أن ننسى تسهيل الوزارة لعملية منح شهادتي الطور الثالث والرابع لبعض الزوايا العلمية العامرة التي لها مجهود علمي معتبر، إذ تمد القطاع بعدد كبير من المتكونين في معاهد التكوين

المتخصص.

– المحور الثاني: منظومة التكوين:

يحصي القطاع ثلاثة عشر (13) معهدا وطنيا للتكوين المتخصص ومدرسة وطنية، تقدم خدمة لتكوين لمختلف الرتب التي تؤطر المساجد (إمام)؛ وقد سجل القطاع هذه السنة الاستفادة من 450 منصبا ماليا بيداغوجيا للتكوين بعنوان السنة التكوينية 2021 – 2022 وسيرتفع أيضا هذا العدد إلى 1000 منصب مالي بيداغوجي، بعد أن حظي القطاع بموافقة السيد الوزير الأول، مشكورا، على تخصيصه خلال السنة المقبلة، كما يجدر التنويه بأن هذه المعاهد إنما يتم التكوين فيها وفقا للمرجعية الدينية الوطنية.

– المحور الثالث: تعزيز المرجعية الدينية الوطنية:

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة وخاصة العنصر المتعلق بتعزيز المرجعية الدينية الوطنية وتكريس الهوية الدينية، لاسيما استكمال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الدينية ذات العلاقة مع حماية هويتنا الدينية وتطوير الخطاب الديني المعتدل، فإن دائرتنا الوزارية تعمل على دعم المرجعية وتعزيزها، من خلال فقرات كثيرة:

– الخطاب المسجدي؛

– النشاطات الثقافية؛

– القوافل العلمية؛

– نشاطات الفروع الثقافية الإسلامية؛

– مسابقات القرآن الكريم؛

– هيئات الإقراء؛

– الكراسي العلمية؛

– المطبوعات (مجلة رسالة المسجد، مجلة الثقافة الإسلامية)؛

– طباعة المصحف الشريف برواية ورش؛

– نشاط المجالس العلمية ومجالس إقرأ؛ وغيرها من الأعمال التي تقوم بها اللجنة الوزارية للفتوى؛

– عمل الهيئة العلمية والثقافية بالوزارة؛ إلى غيرها، خاصة في وسط الإعلام.

هذه جملة من الأنشطة والأعمال، على سبيل المثال لا الحصر، التي تشكل عنصرا أساسيا لا يخفى على كل ذي لب في عمل القطاع، من أجل محاربة الفكر المتطرف والفكر الدخيل على المجتمع الجزائري، دون أن ننسى التنسيق المستمر مع مختلف الهيئات والمؤسسات التي تعمل معنا في هذا المسعى.

كما يشرفني، في الأخير، السيد عضو المجلس المحترم، أن أشير إلى هيكل من هياكل "جامع الجزائر"، وهيكل فيه يسمى "دار القرآن" والتي تعتبر ركيزة التكوين المستقبلي لتخريج حاملي الشهادات العليا في التخصصات التي يحتاجها القطاع، مما سيشكل رافدا نوعيا إضافيا عالي المستوى، يكمل مسار التكوين الذي تعكف وزارتنا على إتمامه.

كما لا يفوتني أن أشير إلى المجهودات المعتبرة التي يقوم بها إطارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على المستوى المركزي والمحلي، ونحن نسعى إلى تجديد دمه، من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية خدمة للمرجعية الدينية الوطنية، وهم في غالبيتهم –سيدي المحترم– من فئة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية العليا (21 دكتورا، 11 ماجستيرا).

وفي الأخير، نجدد لكم، مرة أخرى، الشكر والامتنان على هذا الاهتمام الذي تولونه لقطاع الشؤون الدينية والأوقاف، وتبقى دائرتنا الوزارية في الاستماع لكم والتجاوب مع انشغالاتكم خدمة لديننا الحنيف ولوطننا العزيز، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد حكيم طمراوي.

السيد حكيم طمراوي: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول إلى السيد الوزير، والشكر موصول كذلك إلى السيدة الوزيرة المحترمة، والشكر للجميع؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا، شكرا للجميع، ننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة للسيد عبد الناصر حمود، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر حمود: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة بهذا السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد باشرت وكالة «عدل» منذ أكثر من عشر سنوات في بناء 54 سكنا ترقويا حرا في مكان راق بمدينة عنابة وذلك في الطريق المؤدي إلى بلدية سرايدي السياحية وبمحاذاة مقام الشهيد.

إن هذا البرنامج الذي تم إتمام هيكله منذ عدة سنوات لم يحظ بانطلاق الحصص الأخرى وأصبح وكرا للمنحرفين، كون هذا البرنامج موجودا في موقع يطل على المدينة.

السيد الوزير، أخاطبكم بصفتكم وزيرا للمدينة،

– هل دائرتكم الوزارية ستدفع بصاحب المشروع بإتمامه أو على الأقل إتمام الواجهة التي تطل على المدينة؟ وإلا كيف يمكننا أن نطلب من المواطن إتمام سكنه وعدم تركه غير كامل، في حين أن المؤسسة الوطنية لا تبذل أي مجهود في هذا الإطار؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، حمود عبد الناصر، على انشغاله الذي يطرح فيه مسألة توقف إنجاز مشروع 54 سكنا ترقويا حرا بولاية عنابة.

وعليه، يشرفني أن أفيدكم علما بأن المشروع المعني باستفساركم والمتواجد بالزعفرانية العليا يعاني فعلا من توقف الأشغال منذ سنة 2014، وهذا راجع لتماطل الشركة الوطنية المنجزة للمشروع (BATIMETAL) «باتيميتال – عنابة»، في إتمام الأشغال الموكلة لها، حيث توقفت الأشغال عدة مرات قبل التوقف النهائي.

وللإشارة، فإن إجراءات فسخ العقد مع شركة الإنجاز جارية وسيتم نشر قرار الفسخ في غضون هذا الأسبوع.

وتمهيدا لإعادة إطلاق المشروع مجددا، قامت وكالة عدل والتي تعتبر صاحبة المشروع بما يلي:

– إجراء تحاليل خبرة أولية لغرض الوقوف على مدى صلاحية الخرسانة المسلحة للبنايات، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء.

– إجراء خبرة عن طريق التسمع الديناميكي (Auscultation) من طرف مخبر الأشغال العمومية شرق (LTP -Est) بتاريخ 28 جانفي 2021 والتي أظهرت نتائج أغلبها أقل من (Bar100).

– إجراء خبرة عن طريق التسمع الديناميكي (Auscultation) من طرف المخبر الوطني للسكن والبناء (LNHC) بتاريخ 10 فيفري 2022 و16 فيفري 2022 والتي أظهرت نتائج تتباين من (Bar95)إلى (Bar280).

كما تم إجراء خبرة عن طريق التعاين (Carottage) من طرف المخبر الوطني للسكن والبناء بتاريخ 10 مارس 2022 والتي أظهرت نتائج متوسطة (Bar150).

حيث أفادت وكالة عدل (AADL) باستشارة تقنية من طرف مكتب الدراسات (GART)، وذلك على ضوء نتائج الخبرات المذكورة، وتم تكليفه بدراسة ما تبقى من أشغال المشروع والذي قارب على الانتهاء منها، حيث سيتم الفصل بالهدم أو التبطين.

كما سيتم الانطلاق في إعداد دفتر الشروط النهائي لإعلان المناقصة الوطنية وذلك مباشرة بعد الانتهاء من الإجراءات المذكورة سابقا.

والخلاصة، فإن وكالة تحسين السكن وتطويره "عدل" قامت بجميع الإجراءات اللازمة من أجل إعادة بعث المشروع من جديد والحرص على إنجازه في أقرب وقت.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الناصر حمود.

السيد عبد الناصر حمود: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الوزير، ألا ترون أن مدة عشر سنوات كثيرة جدا لبناء 54 مسكنا، مهما كانت المشاكل المطروحة في الورشة، فإن عشر سنوات كثيرة لإعادة دراسة وإعادة الخبرة عن طريق التعاين، كنا نستطيع القيام بها في وقتها، فوكالة "عدل" بنت عشرات الآلاف من السكنات من دون أي مشكل وسلمت في آجال مقبولة جدا، آلاف السكنات، كي لا نقول مئات الآلاف من السكنات من دون مشكل.

سكان عنابة بهذه المنطقة والتي تعرفونها، السيد الوزير، والموجودة بمكان راق جدا وبمحاذاة مقام الشهيد، في كل مناسبة وطنية نصعد إليه ونمر على هذا الحي وبمحاذاة الطريق الولائي رقم 13، الرابط بين عنابة وسرايدي، والتي بها حركة كثيفة جدا للمرور، هل سكان عنابة سيرون عن قريب انطلاقة جديدة لهذا المشروع؟ وأظن أن هذا ليس كثيرا وليس بمعجزة لوكالة «عدل»، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو.

في الحقيقة، أوافقك الرأي أن وكالة «عدل» أنجزت الكثير من السكنات وفي الآجال المحددة، حسب تعاقدها مع شركات الإنجاز.

54 مسكنا أعرفها وقمت بزيارتها، الإشكال المطروح فيها هي النوعية الرديئة للخرسانة والقرار كان صعبا جدا اتخاذه... وهاته العمارات المحاذية للطريق عند الصعود إلى سرايدي في قلب مدينة عنابة، كان القرار إما التبطين أو الهدم، الحمد لله مع مكتب الدراسات (GART) لولاية عنابة وجدنا الحلول – تقريبا – ونحن في صدد إعداد دفتر شروط وسوف نقوم بإعلان مناقصة في الأسابيع القادمة للانطلاق في إنجاز هذا المشروع وإتمامه، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ ونبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة الآن إلى السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي للسيد وزير السكن والعمران والمدينة:

معالي الوزير،

رغم المجهودات المبذولة في مجال السكن، إلا أن تزايد عدد السكان شكل تحديا كبيرا أمام القضاء بسبب هذه الأزمة، وهنا أعلمكم بحال شباب ولاية المنيعة الذين يعانون في صمت بعد تجميد إعانة 100 مليون سنتيم، وتجميد عملية منح أكثر من 3600 قطعة أرضية، تم تخصيصها لعملية الإسكان، وهذا منذ سنة 2015، كما نحيطكم علما، سيدي الوزير، أن العديد من الشباب هم في حيرة من أمرهم، خاصة وأنه تم تسجيلهم في البطاقية الوطنية على أنهم مستفيدون من إعانات الدولة، لكن في الحقيقة لم تتم هذه الاستفادة فعليا، منذ سنة 2015 إلى يومنا هذا، ما أدى إلى إقصائهم من كل البرامج السكنية الأخرى، فما مصير هذه الإعانات معالي الوزير؟

وعليه؛ نرجو من خلال تفضلكم بالرد على هذا السؤال أن نجد ما يزيل هذا الغبن، ونحن على يقين من تفهمكم لهذا الأمر.

دمتم في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل إجابتي، يسعدني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد العربي سليماني، أن أخصكم بالشكر على اهتمامكم بشؤون القطاع، لاسيما من خلال السؤال الذي تقدمتم به والمتعلق بمسألة تجميد إعانة 100 مليون وتجميد عملية منح 3600 قطعة أرضية، تم تخصيصها لإسكان شباب ولاية المنيعة.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأنه بالفعل تم تبليغ ولاية غرداية في 10 فيفري 2015 ببرنامج يشمل على 4500 إعانة ريفية، وليس 3661 إعانة في إطار التجزئات الموجهة لبلدية المنيعة.

غير أن الترخيص بإنشاء التجزئات الاجتماعية يكون طبقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 30 / 09 / 2020 المتضمنة شروط وكيفيات إنشاء التجزئات الاجتماعية في الوسط الحضري ومنح إعانة مالية موجهة للبناء على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، حيث تم اختيار الوعاء العقاري بتاريخ 5 جوان 2015 والموزع على النحو التالي:

– 2500 إعانة على مستوى المدينة الجديدة للمنيعة.

– 2000 إعانة على مستوى القطب الحضري "حاسي قارة".

وعليه؛ فعملية منح القطع وإنجاز التجزئات هي في صلب اختصاص المصالح المحلية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

أما فيما يخص الإعانات المبلغة لولاية المنيعة، فهي غير مجمدة، بل سيتم تحريرها عند إتمام إجراءات إنشاء التجزئة، أي بالحصول على رخصة التجزئة والانتهاء المسبق من أشغال التهيئة ذات ا لأولوية (فتح الطرقات، الصرف الصحي وتوفير المياه الصالحة للشرب).

كما تجدر الإشارة، في الأخير، إلى أن ولاية المنيعة تحصي، في إطار تطوير الوعاء العقاري على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، ما يعادل 5102 قطعة أرضية أخرى ضمن 13 تجزئة اجتماعية قد تم إنشاؤها.

وبذلك، فإننا نحصي ما مجموع 9602 إعانة ريفية، منها 5102 تحوز على رخص التجزئة، وقد تم تحرير الإعانات وفق ما يلي:

– 3191 تم تحرير الإعانة كاملة (الشطرين).

– 1326 تم تحرير الشطر الأول من الإعانة.

– 583 لم يتم تحديد قوائمها.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم وأشكركم على كرم الإصغاء؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ إذا كان فيه تعقيب من طرف السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل.

السيد محمد العربي سليماني: السلام عليكم.

معالي الوزير، نشكرك على الرد، ولكن نطلب منكم مشاركة المنتخبين في إيجاد الحلول لهذه الإعانات للمواطنين، منذ سنة 2015 إلى يومنا هذا وهم يعانون، سوف أحكي لك قصة، في سنة 2015، شاب تزوج والتقيت به منذ أسبوع قال لي "الخير امرأة والشر امرأة"، عندما تزوجت حصلت على الإعانة، والعام الماضي دخل ابنه للمدرسة ولم يحصل على الإعانة.

معالي الوزير،

نحن نطلب الاستغناء عن التجزئات ونقدم لهم الاستفادة وهناك من يمكنهم البناء في ملكية آبائهم.. كذلك هناك مشكلة عقود الملكية، وعند التقدم للاستفادة من الإعانة يطالبونهم بعقود الملكية، يوجد حوالي 80٪ من الأراضي لم يتم مسحها، هناك من يقوم بقلع أشجار النخيل ويقوم بالبناء في مكانها، الملكية غير موجودة.

نحن نطالب بتعميم التعليمة الخاصة ببناء الطابق العلوي والتي كانت خاصة بالمناطق الجبلية وأن يتم دمجها في الولايات الجنوبية، لدينا مساحات شاسعة يمكن للشخص البناء فوق المسكن العائلي، ليس فقط التجزئات.

القطب الحضري الخاص بالتجزئات يبعد بـ 14 كلم، ولا يحتوي على مرافق عمومية (مدارس ابتدائية، أمن...) قليل من يستطيع السكن هناك.

هناك طلبات أخرى، أفضل أن أسلمها لك، معالي الوزير، وبارك الله فيك، وإن شاء الله، نتفاءل خيرا ولا تردنا خائبين، وصح فطوركم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، إذا فيه رد؟

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا السيد الرئيس.

أصحح معلومتين أدلى بهما السيد العضو.

لا يوجد مواطنون مسجلون في البطاقية الوطنية بحكم أن 4500 إعانة لم توزع ولا توجد قوائم للمواطنين.

نفرق بين التجزئات الجماعية والبناء الريفي الفردي، لحل مشكل امتلاك القطعة الأرضية منذ ثلاثة أشهر ونصف شهر أظن، كنا قد أسدينا تعليمة وزارية لتسهيل عملية منح الإعانة، يكفي تصريح من رئيس البلدية، يدلي فيه بأن القطعة الأرضية ملك للمواطن الذي طلب الإعانة، يكفي هذا التصريح لتسليم الإعانة، وهذا لتسهيل الأمور للمواطنين، بحكم أن جميع القطع الأرضية في الجزائر توجد في الشيوع أو لا يوجد مسح.

قمنا بإسداء هذه التعليمة وحتى في ولاية المنيعة، المواطنون يعملون بهذه الوثيقة لتسهيل الاستفادة المقدرة بـ 100 مليون للمواطنين.

فيما يخص 4500 إعانة، سنعمل مع السلطات المحلية للإسراع بإسداء مقررات إنشاء التجزئات، لنقوم بتهيئة الطرق والشبكات المختلفة، بعدها نقوم بتسليم الإعانات للمواطنين.

فيما يخص الحادثة التي تكلمت عنها، أظن أن المواطن إذا تحصل على الإعانة، معناه لديه العقد ورخصة البناء، أظن أنه لابد من القيام بالأشغال لتشييد بنائه الريفي، وشكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا؛ لا يمكنك التعليق، نبقى دائما في نفس القطاع، وأحيل الكلمة إلى السيد مبروك دريدي.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، رمضانكم كريم، مبارك.

السيد وزير السكن الموقر، قطاعكم مغر كثيرا وفضاء خصب للأسئلة والانشغالات، ولكن من ضمن انشغالات الجزائريين حول موضوع وملف السكن، آثرت أن أذكر ساكنة الأرياف، باعتبارهم، في تقديرنا، مواطنين ممتازين.

وفي هذا، حظي سكان الأرياف بالسكن الريفي الذي هو أهم المطالب والبرامج التي كان لها الأثر المهم في بعث استقرار الساكنة، وذكرت ولايتي، سطيف، ولكن هذا الأمر معمم على جميع الولايات، وقد أحرز نتائج طيبة انعكست إيجابا على المواطنين واستقرارهم وتنشيط حياتهم وإثراء الحياة الاقتصادية، بما اتصل بجميع مستويات حياة ساكنة الأرياف وأسرهم، غير أن هذه الصيغة الفاعلة شهدت تزايد الطلبات وذلك أمر طبيعي يعكس نجاح هذا البرنامج، وهو ما ترتب عنه ما بات لا يتكافأ مع مخصصات السكن الريفي وطاقته في ظل الحاجة المتزايدة، خاصة، وأضرب مثالا دائما بولايتي سطيف، التي تعد فضاء ريفيا واسعا وممتدا بكثافة سكانية معتبرة.

سؤالي، سيدي الوزير الفاضل، هو: ما هي آفاق تطوير هذه الصيغة الإسكانية، لا سيما في الجانب الإجرائي الذي يتعلق بتشكيل الملف؟

وكذلك ما هي آفاق تعزيز برنامج السكن الريفي في الكم والمخصصات والحصص بما يتناسب مع العدد المتزايد للطلبات؟ هل ما زالت 70 مليون سنتيم، سيدي الوزير، كافية في ظل ما نشهده من تطور الحياة الاقتصادية والمواد المتعلقة بالبناء؟ بعض الأمور سأذكرها لكم بعد ردكم الكريم، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، مرة أخرى.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، مبروك دريدي،

على سؤاله الشفوي المتعلق بمسألة آفاق تطوير صيغة السكن الريفي، وتعزيزه من ناحية الحصص بما يتناسب والعدد المتزايد للطلبات بولاية سطيف.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن صيغة "السكن الريفي" شأنها شأن باقي الصيغ السكنية، تدخل في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل توفير عرض سكني معتبر وملائم عبر مجمل ولايات الوطن، حيث قامت الحكومة، من خلال وزارة السكن والعمران والمدينة، بوضع عدة صيغ من السكن، تتماشى ومختلف شرائح المجتمع، ومن بينها هذه الصيغة التي تعرف إقبالا كبيرا عبر كامل التراب الوطني، لما له من دور في استقرار الساكنة في العالم الريفي.

هذا النوع من السكن يندرج في إطار سياسة تنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان وتشجيعهم على إنجاز سكن لائق في محيطهم عن طريق البناء الذاتي، حيث مشاركة المستفيد تكمن في توفير قطعة أرضية ومشاركته في تنفيذ وإنجاز الأشغال عن طريق تركيبة مالية، تشارك الدولة من خلال الإعانة، والمواطن بأمواله الخاصة أو عن طريق الاقتراض لدى البنوك، بالإضافة إلى توفير قطعة الأرض، غالبا ما تكون ملكا له.

ولا تختلف ولاية سطيف في ذلك عن باقي الولايات، حيث بلغ البرنامج الحالي للولاية من حصص الإعانات للسكن الريفي 6924 إعانة، تم تسليم الشطر الأول والثاني لـ 3081 مستفيدا، وتمثل الحصة التي هي في طور الإنجاز 933 إعانة، فيما تبقى 2870 إعانة لم تحرر بعد، منها 2400 إعانة مبلغة برسم سنة 2021.

وعليه، فإننا نشجع هذه الصيغة بشقيها، الريفي الفردي أو الريفي الجماعي، الذي يلقى بدوره إقبالا ملحوظا في ولايات الجنوب وبعض بلديات الهضاب العليا منذ 2016. أما بالنسبة لزيادة حصة الولاية، فسيتم برمجتها تدريجيا، حسب الاحتياجات المعبر عنها من طرف الولاية وحسب البرنامج المسجل للقطاع، وخاصة حين تسلم البرامج المبلغة سابقا.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد مبروك دريدي، إذا فيه تعقيب؟

السيد مبروك دريدي: شكرا سيدي الرئيس، شكرا السيد الوزير المحترم، أذكر لك فقط بعض الأرقام استقيتها من المجالس الشعبية البلدية، بعض رؤساء البلديات يقول لك لدي 1000 طلب لملف السكن الريفي ولديه 30 حصة فقط، أي ما يساوي 3٪.

نناشدكم، السيد الوزير، أن تدفعوا (لا أتكلم عن ولاية سطيف فقط، بل جميع ولايات الوطن، ولكن لأنني أمثل هذه الولاية) بالسكن الريفي إلى أقصى أفق تستطيعون، لأنه بالفعل يتعلق – في تقديري – بقضية أمن اجتماعي وأمن قومي وتنمية ريفية، تتعلق بالفعالية الاقتصادية.

رسالة للأمانة فقط، السيد الوزير، حصة سكنات "عدل"، دائما بولاية سطيف، التي خصصت للأسلاك الأمنية، طبعا الحصة ضمن الوعاء ككل لسكنات عدل، فالأسلاك الأمنية، تحديدا، عدد معتبر منهم لم يستفد من هذه الحصص المخصصة لهم حصرا إلى الآن، يناشدونكم أن يكون هناك التماس منهم لتدخلكم الكريم، وبارك الله فيكم السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد الرئيس.

نتكلم بلغة الأرقام، وكمثال، نأخذ ولاية سطيف، هناك 2400 إعانة لم تحرر ولم توجد قوائم لهم من طرف رؤساء البلديات، حتى ولو كان لرئيس البلدية 100 إعانة واستهلكها، نقوم، كقطاع، بمنحه إعانات أخرى، دون أن ننسى أنه في برنامج السيد رئيس الجمهورية يوجد مليون وحدة سكنية للإنجاز ما بين سنة 2020 – 2024، 60٪ منها تقريبا إعانات ريفية، يعني 600 ألف إعانة موجودة في البرنامج.

الإشكالية ليست في الكمية، الإشكالية في الاستهلاك على المستوى المحلي، نحن نرى على مستوى عدة بلديات قوائم المستفيدين ليست مطروحة.

أعطيك أرقاما على المستوى الوطني، فيه 152343 إعانة لم تستهلك حتى اليوم، وهي موزعة من طرف الولايات،

منها 96052 إعانة، القوائم لم يتم تعيين المستفيدين بها! رقم لا بأس به!

في مرحلة معيّنة كنت قد راسلت السادة الولاة، بأننا سنقوم بتزويد الولاية إذا كان فيه استهلاك للإعانات، فتراكم الإعانات ليس له فائدة لنا، بل فائدتنا أن يتحصل المواطن على إعانة.

فيما يخص وكالة عدل والأسلاك الأمنية، المتحصلون على سكنات عدل من الأسلاك الأمنية هم في الأصل مكتتبون لسكنات عدل في سنة 2013، لكن تنظموا ضمن الشؤون الاجتماعية لمديرياتهم، والعمل قائم مع مسؤولي الشؤون الاجتماعية للأسلاك الأمنية لمنح كل مكتتب سجل في سنة 2013 كأي مواطن، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر إلى قطاع الموارد المائية والأمن المائي، والكلمة للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الشفوي، التالي نصه:

تشهد بلدية متليلي الشعانبة، توسعا عمرانيا ونموا ديمغرافيا، حيث تبلغ كثافتها السكانية أكثر من 60 ألف نسمة، لكن هذه البلدية تعاني من عدم وجود مصفاة للمياه القذرة والتي يعاني منها جل سكان المنطقة، مما أدى إلى التضرر الإنساني والبيئي.

سؤالي هو: ما مصير محطة التصفية في حي السوارق، التي ينتظرها المواطن منذ زمن، خاصة أن الدراسة منتهية منذ سنين ولم يبق إلا إنجاز المشروع؟

وما مصير إنجاز سد متليلي الشعانبة في حي قمقومة، علما أن الدراسة أنجزت سنة 2015؟ إضافة إلى محطة التصفية لبلدية سبسب وبلدية المنصورة؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تقبلوا –سيدي– فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية والأمن المائي.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي وزملائي الأفاضل،

السيدات والسادة الأعضاء،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل الشروع في الإجابة على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إسمحوا لي جميعا أن أتمنى لكم السيد الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، السادة الحضور، رمضانا كريما وكل عام وأنتم بخير، راجيا من المولى عز وجل أن يجعل هذا الشهر الكريم فاتحة خير علينا وعليكم.

وبالعودة إلى انشغالكم، أود، في البداية، أن أعرب عن صادق امتناني وعرفاني للسيد عضو مجلس الأمة، السيد الطاهر غزيل، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية والأمن المائي، وكذا لتوفير خدمة عمومية للمياه ترقى لمتطلبات سكان ولاية غرداية، حيث تطرقتم في سؤالكم إلى جانب مهم في قطاعنا وهو جانب التطهير، أين تساءلتم حول مصير محطة التصفية لبلدية متليلي، خاصة وأن هذه البلدية تعرف نموا ديموغرافيا كبيرا، وهي لا تتوفر حاليا على محطة لتصفية المياه المستعملة، مما قد يؤدي إلى ضرر بيئي، يمكن أن يؤثر على الحياة العادية للمواطنين، كما تطرقتم أيضا في سؤالكم إلى مشروع سد متليلي الشعانبة بحي قمقومة، وإلى أين وصلت الإجراءات الخاصة به؟

أشاطركم الرأي تماما، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن محطات تصفية المياه المستعملة تعتبر عاملا مهما، قصد التكفل الأمثل بالمياه المستعملة ومعالجتها للحفاظ على

البيئة والمحيط المعيشي وصحة المواطن.

وفيما يخص بلدية متليلي بولاية غرداية، محل انشغالكم، أعلمكم بأنها استفادت من عملية لدراسة إنجاز محطة للتصفية، حيث تم الانتهاء منها سنة 2009، وقدر المشروع آنذاك بـ 1.3 مليار دج، وقامت مصالحنا باقتراحه ضمن قوانين المالية المتتالية، ولكن، وللأسف، لم يحظ بالموافقة، آخر اقتراح كان سنة 2022، ولحد الآن لم يتم تمويله.

أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم، المتعلق بإنجاز سد متليلي الشعانبة، أعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن هذا السد يدخل في إطار مخطط عملنا الذي نهدف من خلاله إلى حماية المدن المعرّضة لخطر الفيضانات.

وفي هذا الشأن، قامت مصالحنا الولائية بإعداد دراسة للمشروع المذكور أعلاه التي انتهت سنة 2015، وإنجازه يتطلب 1.5 مليار د.ج.

ومنذ ذلك الحين، قمنا باقتراحه في مختلف قوانين المالية، ولكن –للأسف– لم يحظ بالموافقة إلى يومنا هذا، وآخر طلب لتسجيل هذه العملية كان كذلك ضمن قانون المالية لسنة 2022.

أما فيما يخص انشغالكم المتعلق بإنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة ببلدية سبسب، أفيدكم علما بأن مصالحنا قامت بتسجيل دراسة إنجاز محطات تصفية بكل من بلدية سبسب، محل انشغالكم، بالإضافة إلى بلديات حاسي لفحل، زلفانة والمنصورة، وهذه الدراسة حاليا هي في طور الإجراءات الإدارية للإعلان عن المناقصة، وسيتم طلب تسجيل عملية إنجاز المحطات بالنظر إلى نتائج الدراسة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، في إطار تنفيذ استراتيجية القطاع التي تهدف إلى الحماية من خطر الفيضانات والوقاية منها، خاصة بالمناطق المصنفة أكثر تأثرا من هذا الخطر، تم إدراج ولاية غرداية، محل انشغالكم، ضمن هذه المنطقة، نظرا للفيضانات الكبيرة التي شهدتها سنة 2008، حيث أطلقت وزارة الموارد المائية والأمن المائي عدة عمليات تهدف إلى حماية هذه الولاية من تهديد الفيضانات التي زادت حدتها مؤخرا بفعل التغيرات المناخية.

من بين هذه العمليات، تم إجراء دراسة أفضت إلى ضرورة إنجاز 3 سدود مهملة، الهدف منها تنظيم جريان الوديان وكذا الحد من تشكل ظاهرة السيول، حيث تم إنجاز كل من:

1 – سد لبيض والذي أنجز سنة 2009 بطاقة استيعاب تقدر بـ 27 مليون متر مكعب، بارتفاع 15 متر.

2 – سد العديرة وأنجز سنة 2010 بطاقة استيعاب 22 مليون متر مكعب، بارتفاع 22 مترا.

3 – سد بوبريك وأنجز سنة 2010 بطاقة استيعاب 3 ملايين متر مكعب، بارتفاع 9 أمتار.

تلكم، هي أبرز الشروحات التي وددت أن أقدمها لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، كرد على انشغالكم الذي طرحتموه علينا.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الطاهر غزيل، تفضل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الوزير، زيارتي الأخيرة لك كانت على الساعة التاسعة والنصف ليلا، ورأيت، على غرار كل وزير، نذهب إلى غاية الساعة العاشرة ليلا، ماكثا في مكتبه يعمل، هذه شهادة أقرّها، جل الوزراء هكذا.

لكن، سيدي، هناك أمور، في ولاية غرداية، بلدية غرداية تبعد عن بلدية متليلي بـ40 كلم، بلدية غرداية بها 3 سدود، بلدية متليلي ولا سد! سكان بلدية متليلي ينظرون إلينا كأعضاء مجلس الأمة ونواب المجلس الشعبي الوطني بأننا لم نقم بواجبنا.

على بعد 40 كلم يوجد 3 سدود في واد واحد البلدية التي كانت بها الفيضانات وبها نفس التضاريس مثل غرداية لم تستفد من أي سد! ليس لدي ما أقوله لمواطنينا!

بلدية متليلي ثورية بها أكثر من 500 شهيد، إلى حد الآن لا تحتوي على محطة تصفية، قنوات الصرف الصحي.. عند قدوم فصل الصيف ونحن كمسؤولين نهرب من مواجهة المواطنين، في غرداية توجد محطة تصفية.. أنا لا أعرف! هل أقول إن الوزارة لم تعرف المشكل أو نحن الذين لم نعمل؟! السيد الوزير، لا أعرف!؟ والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: شكرا، أردت أن أقول لك إن هذه الأمور تخضع إلى دراسات ودائما يوجد هناك مخطط توجيهي للصرف الصحي والتخطيط يخضع لهذه الدراسة، ترتيب الأولويات ليس من اختصاصي، بل الدراسة والعمل بطريقة تقنية ولا يوجد فرق بين غرداية ومتليلي، قسنطينة ووهران، نحن نقوم بالدراسات والمخطط التوجيهي لكل ولاية هو من يقوم باختيار الأولويات، سواء في إنجاز محطات معالجة مياه الصرف الصحي أو في إنجاز السدود لوقاية المدن من الفيضانات.

اليوم هناك أولويات، الجزائر كبيرة وهناك اختيارات، نحن نعمل بطريقة علمية، طريقة تقنية لكن لا يوجد فرق بين ولايات الجزائر، اليوم لدينا برنامج تكميلي في ولاية غرداية حوالي 4000 مليار دج، هناك أولويات، ربما للمياه الصالحة للشرب وبعدها، محطات تصفية المياه المستعملة والتي تخضع كذلك لأولويات وهي معروفة، المدن التي بها أكثر من 100 ألف نسمة في المرتبة الأولى، ثم الثانية والثالثة، شكرا.

السيد الرئيس: دائما في نفس القطاع؛ الكلمة للسيد المهدي براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد المهدي براهيمي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، ز ملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم –السيد الوزير–السؤال الشفوي التالي نصه:

تشهد ولاية وهران في الآونة الأخيرة أزمة العطش، جراء توقف تام للتزود بالماء الصالح للشرب، الذي يتواصل منذ مدة طويلة، الأمر الذي أثار استياء المواطنين الذين يضطرون إلى التزود بالصهاريج التي ارتفع سعرها بالنظر للطلب الكبير عليها، علما أنه ليس بمقدور كل المواطنين التزود بالصهاريج، لاسيما الفئات المعوزة.

وفي كل مرة يرجع المسؤولون المحليون عدم تزويد سكان الولاية بهذا العنصر الحيوي إلى سبب الأزمة وهو تراجع منسوب السدود وعجز محطات التحلية، لاسيما تراجع نسبة إنتاج محطة تحلية المياه بالمقطع التي تزود أغلب بلديات الولاية وتشتغل بنسبة لا تتجاوز 40٪، مع العلم، أنه تم إنجاز محطتين لتحلية المياه بمدينة عيون الترك منذ ثلاث (3) سنوات لكنها لم تستغل لحد الآن.

السيد الوزير،

– ما هي الإجراءات المستعجلة التي ستتخذونها لحل أزمة التزود بالماء الشروب بالولاية والتخفيف من المعاناة اليومية لسكان ولاية وهران؟

– ما هو البرنامج المسطر من طرف دائرتكم الوزارية بالنسبة لولاية وهران، لمعالجة هذه الأزمة على المدى المتوسط؟

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ تحية مجددة.

فيما يخص انشغالكم، السيد المهدي براهيمي، أتقدم لكم في البداية بعبارات الشكر والعرفان على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه علينا، وهو دليل على اهتمامكم بقطاعنا، لاسيما ما يتعلق بتوفير المياه الشروب لفائدة مواطنينا وبالأخص ساكنة ولاية وهران.

ولاية وهران اليوم، طول شبكة الإنتاج 635 كلم، شبكة التوزيع 3500 كلم، لديها 254 خزانا بطاقة استيعاب 423 متر مكعب، هذه الخزانات تقوم بالتوفير لمدة 30 ساعة.

الجهة الشرقية لولاية وهران والتي تمثل 69٪ من الكثافة السكانية، يتم تمويلها من محطة تحلية مياه البحر بالمقطع، عندما كانت تشتغل بقدرة إنتاج 500 ألف متر مكعب، هذه المحطة عرفت بعض التعطلات، أدت إلى خفض في قدرة الإنتاج، بـ 240 ألف متر مكعب يوميا، يوجد هناك عجز كبير يجب تداركه بين 240 ألفا و500 ألف متر مكعب يوميا.

كذلك توجد محطة ثانية في الجهة الشرقية "كهرماء" بقدرة إنتاج 90 ألف متر مكعب، وهي تمون المنطقة الصناعية، خاصة مصنع توسيالي، والذي يستفيد تقريبا من 47 ألف متر مكعب يوميا، كما يوجد هناك عدة مصانع، أما الباقي فيوجه إلى الماء الصالح للشرب، هذا فيما يخص الجهة الشرقية من المياه المحلاة. فيما يخص المياه السطحية لدينا سد كرادة وسد قرقار، يتم تموينهما عن طريق المياه السطحية لأنظمة الشلف.

هذان السدان، بهما اليوم حوالي 100 مليون متر مكعب، وهذا بعد تحسن الأمور، كون المياه السطحية لأنظمة الشلف تستطيع إعطاء 500 ألف متر مكعب يوميا لقرقار وكرادة.

فيما يخص الجهة الغربية والتي تمثل تقريبا 31٪، يتم تزويدها من محطة تحلية مياه البحر بشط الهلال بعين تموشنت، 100 ألف متر مكعب توجه إلى وهران و100 ألف متر مكعب إلى عين تموشنت، كما يوجد هناك إعادة تأهيل المناقب والمنابع والآبار، بمعدل إضافي يقدر بـ 20 ألف متر مكعب يوميا.

الجهة الغربية يمكن كذلك تزويدها من سد حمام بوغرارة بولاية تلمسان، الذي يحتوي على 80 مليون متر مكعب، كذلك يمكن تزويدها عن طريق سد سيكاك الذي يزود ولاية تلمسان ويمكن أن يمون وهران.

كما يمكن تحويل المياه من سد حمام بوغرارة إلى الخزان الطبيعي لدزيوة والمتواجد بولاية عين تموشنت وتصل طاقة استيعابه حوالي 20 ألف متر مكعب يوميا ويصل إلى وهران.

التذبذبات الأخيرة التي حدثت نتيجة انخفاض في محطة المقطع من 500 ألف متر مكعب يوميا إلى 250 ألف متر مكعب يوميا، نتيجة أعطاب تقنية، مما أدى إلى النقص المسجل، كذلك محطة كهرماء توقفت في الأيام الأخيرة، وهو ما أدى إلى تسجيل نقص، ولتعويض النقص لكل هذا، كحل مؤقت، وكان الاعتماد على مياه السدود لكل من قرقار وكرادة ولكن لا يمكن الاعتماد عليهما كليا لأنها سوف تفرغ مع الوقت.

كما يجب ألا ننسى أن ولاية وهران ستستضيف ألعاب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك فصل الصيف قادم، ولاية وهران – من قبل – كانت تسير، تقريبا، بـ 522 ألف متر مكعب يوميا، عندما كانت المحطة تعمل بنسبة 100٪، وعند الأزمة انخفضت إلى 420 ألف متر مكعب، اليوم نحن في 470 ألف متر مكعب، زميلي وزير الطاقة.. هذه المحطة بالمقطع هي في مرحلة إعادة التأهيل، إن شاء الله، نهدف إلى رفع الإنتاج من 250 ألف إلى 370 ألف، النقص المسجل يتم تعويضه اليوم من سد كرادة وسد قرقار، وستتحسن الأمور بعد إعادة التأهيل لمحطة المقطع، ووضعها حيز الخدمة.

وكما قلت اليوم، هذا النقص المسجل من محطتي المقطع وكهرماء نعوضه بالمياه السطحية بزيادة 100 مليون متر مكعب على مليون متر مكعب الأولى.

بالنسبة لألعاب البحر الأبيض المتوسط، لدينا ثلاثة احتمالات:

– الأول: محطة المقطع تنتج 250 ألف متر مكعب يوميا.

– الثاني: محطة المقطع يرتفع بها الإنتاج لتصبح 370 ألف متر مكعب يوميا.

– الثالث: الذي لابد من أخذه بعين الاعتبار وهو توقف محطة المقطع.

اليوم تم تأمين ولاية وهران عن طريق محطات تحلية مياه البحر (المقطع، كهرماء، شط الهلال)، المسطحات المائية، ومع تحسن سد قرقار، سد كرادة، كذلك من الجهة الغربية يوجد حمام بوغرارة وسيكاك.

بالنسبة للمحطتين اللتين ذكرتهما، محطتان أحاديتا الكتلة قديمتان، تم إعادة تأهيلهما ولا تستطيعان إنتاج أكثر من ألف متر مكعب يوميا.

أظن أنني قد أجبت على كل تساؤلاتكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة إلى السيد المهدي براهيمي، إذا فيه تعقيب حول جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد المهدي براهيمي: شكرا للسيد الرئيس المحترم، الشكر موصول إلى السيد وزير الموارد المائية.

أردت القول – السيد الوزير – من خلال زيارتكم الأخيرة لولاية وهران، تكلمتم عن ارتفاع في التزود بالمياه، إن شاء الله، نحن الآن.. محطة المقطع قدرتها الإنتاجية 230 ألف متر مكعب يوميا، وقلت بأنها في أول ماي ستكون

370 ألف متر مكعب يوميا.

نحيطكم علما، حتى الآن، لم تبدأ أعمال الصيانة في محطة المقطع، سيدي الوزير، كذلك أقول لك إن دائرة عيون الترك تعاني منذ سنوات طويلة جدا وبحكم موقعها المتمركز على الساحل، خاصة بلدية المرسى، أردت أن أقول لك، السيد الوزير، فيه مشروع جبل المرجاجو والذي من خلاله يمكن تزويد دائرة عيون الترك، في انتظار إنشاء محطة تحلية مياه البحر بمنطقة الرأس الأبيض والتي لا نعرف مصيرها لحد الآن!

خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حث على الإسراع في إنجاز هذه المحطة، وأريد أن أقول أيضا، فيما يخص قرار رئيس الجمهورية المتعلق بإنشاء وكالة تسيير محطات التحلية، أين وصلت؟ لأن لها أهمية كبيرة للمراقبة والتسيير العقلاني لهذه المحطات.

سيدي الوزير، أود أن أقول لكم، من خلال التجارب، يجب الأخذ بعين الاعتبار التجارب الماضية للمسؤولين السابقين للوزارة، في التعاقدات ودفاتر الشروط التي وضعت سابقا، يجب استشارة خبراء في العلاقات والقانون الدولي، كون جل القضايا التي خسرتها الجزائر أمام الشركات الأجنبية كانت نتيجة سوء التسيير وسوء التعاقد أيضا، وبارك الله فيك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير مرة أخرى.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: شكرا، أولا محطات تحلية مياه البحر ليست تابعة لوزارة الموارد المائية، بل هي تابعة لوزارة الطاقة، لأن هذه الإنجازات لم تقم بها الدولة، بل هي "B.O.T" أي أن الأجانب هم من يمولون.. هناك اختلال وظيفي في هاته العقود، لأننا نشتري 500 ألف متر مكعب، لكن عند انخفاضه إلى 250 ألف متر مكعب لا تتم عقوبتهم، هذا ما نعمل على إصلاحه مع وزارة الطاقة.

فيما يخص محطة الرأس الأبيض، اتجهنا في استراتيجيتنا نحو تحلية مياه البحر، اليوم مخزون السدود والمياه السطحية بها حوالي 2.9 مليار متر مكعب، دون ذكر المياه الجوفية أو التحلية، هناك 1.6 مليار سجلت بين فترة سبتمبر 2021 ومارس 2022.

اليوم تحلية المياه تمثل:

– 17٪ على المستوى الوطني،

– المياه السطحية 33٪،

– المياه الجوفية 50٪.

رئيس الجمهورية أعطى تعليمات ووضعنا استراتيجية لإنجاز خمس محطات جديدة للتحلية منها:

– محطة الرأس الأبيض بقدرة إنتاجية 300 ألف متر مكعب يوميا.

– إثنتان في الجزائر العاصمة.

– واحدة في بجاية.

– والأخرى في الطارف.

وسوف تنتقل نسبة المياه المحلاة من 17٪ إلى 42٪، وهناك ست محطات أخرى مبرمجة بين سنوات 2024 – 2030 والتي بموجبها تنتقل نسبة المياه المحلاة إلى 60٪ ولا يكون هناك اعتماد على المياه السطحية.

فيما يخص دائرة عيون الترك، لم أتكلم عنها من قبل، هي منطقة لا تحتوي على قدرة التحكم لأكثر من 40 ألف متر مكعب يوميا، مكان المعالجة محددة، وقنوات النقل محددة، اليوم نحن نعمل على تشخيص الوضعية لرفع طاقة المعالجة لتفوق 40 ألف متر مربع مع إمكانية إنشاء ازدواجية القنوات، طفراوي نفس الشيء وهي تعتمد على المناقب فقط.

النقطة السوداء اليوم في ولاية وهران هي دائرة عيون الترك بالنسبة لي، أظن... نحن نعمل مع وزارة الطاقة لأنها هي التي تسير برنامج التحلية، وسنرى على مستوى الأمانة العامة للحكومة كيفية التسوية، ويمكن أن تكون هناك وكالة تربط بين وزارة الموارد المائية ووزارة الطاقة لتصحيح الاختلالات الوظيفية في العقود السابقة، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد الباري بوزنادة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسيدان الوزراء الأفاضل،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أقول، رمضان مبارك، تقبل الله منا الصيام والقيام، إن شاء الله.

أوجه هذا السؤال الشفوي إلى السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي.

بعد أداء واجب التحية والاحترام؛

تمثل ظاهرة صعود المياه وكذا رمي مياه الصرف الصحي في قناة وادي ريغ (سد سفالة) والخنادق الثانوية المرتبطة بها، تهديدا حقيقيا على ثروة النخيل بأغلب بلديات ولايتي المغيّر وتقرت، والتي تمثل الإنتاج الأول وطنيا من مادة التمور، وكذا تأثيرات المخاطر البيئية والصحية التي تنعكس سلبا على حياة مواطني تلك المنطقة.

ولكون الدراسة التي قامت بها مصالحكم قد انتهت منذ سنوات، تشكل مخرجا حقيقيا لحل هذه المعضلة.

وعليه، أتوجه إليكم، سيادة الوزير، بهذا السؤال:

متى سيتم تجسيد نتائج الدراسة التي قامت بها مصالحكم لست (06) بلديات ولاية المغيّر، بالإضافة إلى البلديات المحاذية لها في ولاية تقرت؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية والأمن المائي.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم؛ تحية مجددة.

يسرني التواجد معكم مجددا، السيدات والسادة الأعضاء، في هذه الجلسة الموقرة، قصد التطرق إلى انشغالاتكم وتساؤلاتكم المتعلقة بقطاعنا، كما أتقدم بالمناسبة، إلى السيد عبد الباري بوزنادة، عضو مجلس الأمة، بأسمى عبارات الشكر والتقدير على السؤال الذي طرحه علينا، المتعلق بإشكالية صعود المياه، وتلوث قناة واد ريغ والخنادق المرتبطة بها، هذه القناة التي تعتبر عنصرا مهما في النشاطات الفلاحية المعروفة بها، ولاية المغير والولايات المجاورة، لاسيما واحات النخيل.

إن قناة واد ريغ التي يبلغ طولها 147 كلم، والتي تربط ولايتي تقرت والمغير، حيث تعتبر إنجازا هاما في المجال الفلاحي، قصد استعمالها في تصريف مياه السقي الزائدة، وكذا تصريف المياه التي تصعد بالواحات وغابات النخيل الموجودة هناك.

وبالنظر إلى التطور السكاني والديموغرافي الذي سجلته المنطقة، ارتفع استهلاك المياه الصالحة للشرب؛ وبالتالي، أحجام المياه المستعملة التي أصبحت تصب دون تصفية داخل القناة مباشرة، مما سبب تلوثها ومع تجمع الأتربة والأوحال بها ورمي المخلفات، أدى في غالب الأحيان إلى انسدادها، وما له من أثر سلبي على غابات النخيل بالمنطقة، التي تعتمد على هذه القناة، قصد تصريف المياه الزائدة التي تتشكل بها.

ولمواجهة هذه الإشكالية، أطلقت مصالحنا دراسة للتكفل الأمثل بظاهرة صعود المياه، وصرف المياه الزائدة، بالإضافة إلى التكفل بالمياه المستعملة بالنسبة لمنطقة واد ريغ ككل، التي تتضمن 6 بلديات وخلصت هذه الدراسة إلى حل شامل للمنطقة من خلال إنجاز:

- 8 محطات تصفية المياه.
- 8 محطات ضخ.
- إعادة تأهيل 22 محطة ضخ.
- إنجاز وتوسيع 111 كلم من قنوات التطهير.
- إعادة تأهيل 20 كلم من القنوات.

وتبلغ القيمة الإجمالية لهذا المشروع 18 مليار دج، ولكن – للأسف – لم يتم تخصيص الغلاف المالي الخاص بهذا المشروع إلى يومنا هذا.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

إن أهمية هذه القناة، خاصة بالنسبة لفلاحينا، جعل قطاعنا يفكر في حلول أخرى من شأنها أن تساهم في المحافظة على السير الحسن لهذه القناة، في انتظار توفير الغلاف المالي للمشروع الذي ذكرناه أعلاه، أعلمكم بأننا قمنا بإسناد أشغال صيانة ومتابعة قناة واد ريغ للديوان الوطني للسقي وصرف المياه (ONID)، نظرا لتوفره على الإمكانيات والوسائل اللازمة لمثل هذه الحالات، بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبها في مجال تسيير المحيطات الفلاحية

الكبرى والمنشآت والهياكل المعقدة التي تدخل في أنظمة السقي وقام هذا الأخير بإنشاء وحدة خاصة مكلفة بمتابعة وصيانة قناة واد ريغ بصفة دائمة.

وعلى إثر هذا، تقرر تمويل عمليات الصيانة من الصندوق الوطني للماء (FNE)، منذ 2013، حيث أنجزت عدة عمليات تهيئة وتنقية القناة، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 858 مليون دينار جزائري.

هذا كل ما أردت إفادتكم به، كرد على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ونبقى دائما على استعداد لإفادتكم بتفاصيل أكثر إذا لزم الأمر.

أشكركم على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الباري بوزنادة.

السيد عبد الباري بوزنادة: شكرا، سيدي الوزير، على هذه التوضيحات، لكن لابد أن ننوه بأن الصرف الصحي على مستوى ولاية تقرت وولاية المغير، التي بها أكثر من 400 ألف ساكن تقريبا، متوجه نحو الخنادق الثانوية المفتوحة والتي يبلغ طولها في بعض الأماكن 15 كلم و20 كلم؛ وهي التي تصب في القناة الرئيسية لواد ريغ، فيما معناه أن التلوث أصبح عاما وبلغ مدى كبيرا.

فعلا، الوزارة الوصية ونظرا لأهمية هذا الموضوع، منذ أكثر من عشر سنوات، قدمت دراسة، الدراسة موجودة والمعضلة لا تشمل مدينة واحدة أو قرية واحدة أو قصرا واحدا، بل تشمل جميع الأماكن!

النقطة الثانية، هي مخاطر الأمراض المتنقلة عبر المياه، من جراء هذا التلوث، لأن كل محطات الضخ بكل من بلديات المغير وأيضا تقرت هي بجوار التجمعات السكانية وداخل واحات النخيل والتي تعتبر أكبر واحة للنخيل على المستوى الوطني في خنادق مفتوحة تجوب جل الواحة قبل أن ترمى في خندق واد ريغ وبالتالي فمخاطر الأمراض تشكل هاجسا صحيا متناميا.

النقطة الثالثة، التأثير على حياة أغلب سكان المنطقة المعتمدين أصلا على النخلة وثروة النخيل من ظاهرة صعود المياه، تلوث المياه، الأعشاب الضارة، تآكل المسالك الفلاحية، التوسع المفرط في الخنادق.. إلى أمور كثيرة انجرت عن هذا الرمي، كذلك التأثيرات البيئية أثرت سلبا على جمال المنطقة والسياحة فيها والتي تعتبر متحفا مفتوحا تنتظر تجسيد هذا المشروع الواعد خدمة لساكنة المنطقة ورفعا لهذا الغبن الصحي والبيئي والفلاحي، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: شكرا، صحيح أن قناة واد ريغ كيان اقتصادي يجمع 50 واحة، عدد النخيل يفوق مليوني نخلة، أي 25٪ من الإنتاج الوطني، هذه القناة ليست للمياه المستعملة، بل هي لتصريف مياه الفلاحة والمياه الجوفية الزائدة، لكن للأسف، ومع النمو الديموغرافي يوجد حوالي 250 ألف ساكن ضمن 144 كلم، أي كل شيء يصب في هذه القناة، من تصريف مياه الفلاحة والمياه الجوفية الزائدة والمياه المستعملة.

اليوم الدراسة قد تمت، المشروع يشبه واد ورقلة، تكلفته أكثر من 18 مليار دج، لأنه توجد به شبكتان، شبكة التطهير وشبكة المياه الجوفية الزائدة وتكون هناك محطة ضخ للمياه المستعملة، وتكون كذلك محطة ضخ المياه الجوفية الزائدة ومحطة معالجة مياه الصرف، وكذلك وجود قناة للنقل ومخرج في مكان ما.

صحيح، الدراسة تمت، اليوم لدينا نظرة، التخطيط للمشروع قمنا به لأنه جد مهم، تم إسناد الأشغال إلى الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، وتمويل عمليات الصيانة من الصندوق الوطني للماء (FNE)، وهي من تقوم بعملية التنظيف.. إلخ، القناة عبر 144 كلم، تم تهيئة 70 كلم بالخرسانة والدراسة موجودة وهي أولوية، إن شاء الله سنعمل بجهد لتجسيد هذا المشروع، وتكون لدينا ثلاثة مشاريع: الوادي، ورقلة ووادي ريغ، دون أن ننسى أننا ننجز مشاريع كبرى لكن تكلفة العملية غير متوفرة بالقدر الكافي؛ وبهذه الطريقة، يجب وضع حلول لتسعيرة المياه لرفعها قليلا للتكفل بالعمليات قبل أن نخسر هذه المشاريع المنجزة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الموارد المائية والأمن المائي؛ أرحب بالسيد وزير الصحة الذي التحق بنا ونمر

مباشرة إلى قطاع الصحة، والكلمة للسيد ساعد عروس، فليتفضل مشكورا.

قبل ذلك، عند طرح الأسئلة على أعضاء الحكومة، كل سؤال يتم دراسته على مستوى المكتب ويرسل إلى الوزير المعني، الذي بدوره يدرس السؤال ويحضر نفسه للجواب على السؤال، عند انعقاد الجلسة، في كثير من الحالات، نخرج عن السؤال ونطرح أسئلة أخرى والتي تحتاج إلى أجوبة مدروسة، على كل حال، هذا الجانب له كل الأهمية، نحن في المكتب، إن شاء الله، ندرس هذا الجانب لكي لا يبقى السؤال من أجل السؤال، ويبقى الجواب من أجل الجواب، لابد أن تكون هناك متابعة لتطبيق الانشغالات، أردت فقط تقديم هذه الملاحظة للمستقبل، لأن السؤال والجواب، في الممارسة البرلمانية، يدخل في إطار الرقابة والعلاقات بين البرلمان والحكومة، هذا الجانب لابد أن يكون فعّالا عند طرح السؤال حتى تكون فيه متابعة، لأن كل الأشياء التي سمعناها حول هذا المشروع أو ذاك، مرتبط في نفس الوقت بمشاريع أخرى، وعلى هذا، أردت إبداء هذه الملاحظة ليكون في علم الجميع أنه في المستقبل سيتم دراسة هذا الجانب بعمق، لتكون مراقبتنا واضحة والأجوبة المقدمة من طرف الحكومة تكون واضحة، ويكون عملنا بكل شفافية، والآن أحيل الكلمة إلى السيد ساعد عروس.

السيد ساعد عروس: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء، كل واحد باسمه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورمضان كريم.

السيد الوزير، يتساءل الكثير من الناس اليوم عن ظاهرة تواجد باعة الأدوية في الصيدليات، رغم أنهم لا يحملون أي مؤهل علمي له علاقة بمجال الصيدلة والأدوية بشكل عام، وهو ما يطرح تخوفا من قبل المواطنين الذين يقتنون هذه الأدوية، اجتنابا للخطأ المحتمل وقوعه في أية لحظة، وذلك بقراءة الوصفات الطبية بطريقة خاطئة وما يخلفه هذا من مآسي يروح ضحيتها في الغالب مرضى، لا ذنب لهم سوى أنهم يثقون في الصيدلي، أو بالأحرى، شبه الصيدلي.

وعليه، وجب التنبيه لهذه الظاهرة وإرغام أصحاب الصيدليات على جلب مختصين في الصيدلة لحساسية هذا الموقف.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لمجابهة هذه الظاهرة التي أصبحت حديث العام والخاص؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة زميلتي الوزيرة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، السيد الرئيس، أعتذر عن التأخر، لأن اليوم مصادف لليوم العالمي للصحة وكان لدي تظاهرة، فمعذرة.

شكرا للسيد المحترم ساعد عروس، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بظاهرة الاستعانة بالباعة لتقديم خدمات صحية على مستوى الصيدليات.

إن دور الصيدلي لا يقل أهمية عن دور الطبيب، فهو المسؤول الأول عن الاستعمال الآمن والفعّال للأدوية، فدوره لا ينحصر في مجرد صرف الأدوية المكتوبة في الوصفات الطبية، بل يتعدى لأكثر من ذلك، بتقديم المعلومات والنصائح اللازمة حول الطرق الصحيحة لاستخدام الدواء، وبالتحذير من المضاعفات والآثار الجانبية له، وهو بهذا يكمل عمل الطبيب ويشترك في تقديم العلاج للمريض.

ونظرا لأهمية هذه المهنة، فلا ينبغي ممارستها من قبل أشخاص لا يملكون المؤهلات العلمية اللازمة لذلك، هذا ما أكده قانون الصحة في مادته 250، فلقد تم الترخيص فقط لحاملي شهادة صيدلي، الحق في مساعدة صاحب الصيدلية لأداء مهامه.

وتطبيقا لهذه المادة، المادة 250 من قانون الصحة، القانون

رقم 18 – 11 سنة 2018، تم إعداد مشروع نص تنظيمي (مرسوم) يحدد القواعد المتعلقة بتوظيف الصيدلي المساعد وشروط عمله في الصيدلية، وسيرسل مشروع النص إلى الأمانة العامة للحكومة للدراسة.

إن صدور هذا النص التنظيمي سيدعو أصحاب الصيدليات إلى ضرورة الاستعانة بالصيادلة لأداء مهامهم، وذلك بموجب عقد عمل، بدلا من اللجوء إلى بائعين غير حاملين لشهادة صيدلي، لتفادي الوقوع في أي مشكل قد يطرأ نتيجة توجيه خاطئ للمريض.

وبهذا سيتم القضاء تدريجيا على ظاهرة الاستعانة بالباعة لتقديم خدمات صحية على مستوى الصيدليات.

أرجو أن أكون بهذه المعلومات قد أجبت على سؤالكم، شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد ساعد عروس، إذا فيه تعقيب حول جواب السيد الوزير.

السيد ساعد عروس: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير، ما دام هناك مشروع أو نص مشروع سوف يرسل إلى الأمانة العامة للحكومة، فلا داعي للتدخل في أمور أخرى، وكما تعلمون، السيد الوزير، أن آلاف الشباب الذين لم يسعفهم الحظ في نيل شهادة البكالوريا ولهم مستوى السنة الثالثة ثانوي، حبذا لو أن هؤلاء الشباب وباتفاق مع وزارة الصحة ووزارة التكوين المهني يقومون بإجراء مسابقة لتضرب البطالة بيد من حديد؛ ثانيا، حتى يكون هذا المشروع الذي أنتم بصدد تقديمه لدى الأمانة العامة للحكومة في المستوى المطلوب لهذه الفئة.

سيدي الوزير، هناك مشكل كبير، لا أطيل عليكم، وهو فتح الصيدليات لأصحاب الاعتمادات المجمدة عبر الوطن، ونحن نعلم أن هناك بعض الصيادلة الذين يحالون على التقاعد يبيعون هذا الاعتماد بالملايير حسب الموقع، أرجو أن تفسروا لنا ذلك، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: شكرا سيدي المحترم.

بالنسبة لسؤالكم، فتوضحه المادة 250 من قانون الصحة إذ قمنا بفتح ملف الصيدليات، الملف به مشاكل عديدة والمشكل الأساسي الذي تكلمت عنه هو فتح الصيدليات والاعتماد بالملايير.

بالنسبة للسؤال الأول، المتعلق بالصيدلي المساعد، المادة 250 تبين أنه "لكل صيدلية مساعد أو مساعدون حاملون لشهادة صيدلي"، لأنه هو من يقرأ الوصفة الطبية ولابد أن يعرف ويفهم محتواها، كونه يساعد الطبيب، فالطبيب يقدم الوصفة للمريض، ويقوم الصيدلي بشرح الأدوية للمريض، كما يمكن أن يشرح للمريض أشياء لم يقلها له الطبيب، كتناول الدواء قبل أو بعد أو وسط الأكل، وكيفية تناول الأقراص..

أنا، يا سيدي، فتحت الملف وتكلمت، وكان لدي سؤال في المجلس الشعبي الوطني من طرف نائب حول فتح الصيدليات، وقلت شيئا واحدا، سندرس، إن شاء الله، الموضوع، فقامت ضجة وقد تابعتم وقرأتم الموضوع وحتى الصيادلة طالبوا بإضراب نهاية فيفري، هناك مثل عندنا يقول "اللي طلع ينحي السلوم"، يوجد آلاف الصيادلة الجاهزون والمتعلمون وبشهادات منذ أكثر من عشر سنوات، لا يمكنهم فتح صيدليات بحكم القانون، في سنة 2005 صدر قرار وزاري يبين المسافة بين صيدلية وصيدلية ومساحتها وأشياء عديدة، لكن أردنا تغييره وسنغيره ونحن بصدد دراسته لإعطاء فرصة للمتربصين وحاملي الشهادات، فهم أولادنا وإخوتنا، نحن وضعنا القانون ونحن نغيره بحسب الوقت وحسب الاحتياجات وحتى ضمن القرار الوزاري هناك مناطق مغلقة، معنى هذا يمكن فتحها بعد ستة أشهر.

إذن، عندما أعلنا عن القانون قامت ضجة كبيرة، سيدي، لكنه الآن قيد الدراسة وإن شاء الله، نعطي فرصا، أنا خادمكم، للمتخرجين الصيادلة لفتح صيدليات أكثر، هذا الكلام أصبح في الجرائد ومواقع التواصل الاجتماعي لأنه قلنا فقط التخفيض من البطالة وإعطاء فرص، لماذا تمنع صيدليا آخر يفتح في الحي أو في البلدية؟ أعطني السبب؟ أريد أن أعرف لماذا تمنع صيدليا يحمل شهادة من فتح محله أمامك؟

سيدي، لكي أطمئنك، وهذا واجبي، فيه دراسة لفتح الصيدليات، بالتنسيق مع النقابة الوطنية للصيادلة الخواص ونتعامل مع بعض، إن شاء الله، لإيجاد الحلول.

أما بالنسبة للاعتماد، بالنسبة للمحل التجاري، فهو مشكل كبير جدا، لأنه يباع بثلاثة ملايير، خمسة، ستة وسبعة ملايير! الصيدلي يبيع! المادة 249 تنص: "إن الصيدلي مالك للمحل التجاري"، ولا أدخل في التفاصيل حاليا، لأنه يجب الحديث أولا مع خبراء وتقنيين وخبراء في القانون لإعطائي كل المعلومات اللازمة للحديث عن هذا لأنه ليس كل كبير كبيرا، هذا ما أقرؤه وأتأسف كثيرا، لأنني مسؤول عن قطاع الصحة، عندما يقال لي في مستغانم أو في منطقة ما، إن محلا تجاريا ما وصلت قيمته سبعة ملايير، هل هذا معقول؟ إذا احتل الصيدلي مكانا وغاب أو توفي، ولابد من وجود صيدلية في هذا المكان، فيبيعها ابنه بثلاثة أو أربعة أو خمسة أو سبعة ملايير!

إذن؛ الموضوع في إطار دراسة، سيدي المحترم، وإن شاء الله، سنجد حلا لأنه موضوع أدى إلى كلام كبير وأنا مسؤول عنه، ولابد من إيجاد حل له، وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا؛ آخر متدخل هو السيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير المحترمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، صح رمضانكم ورمضان كريم.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

لا يزال مشكل نقص الأطباء الأخصائيين بالمناطق الجنوبية والهضاب العليا، يخيم على قطاع الصحة، مما يضطر سكان هذه المناطق إلى قطع مسافات طويلة للتنقل إلى الولايات الشمالية من أجل تلقي العلاج، وهو ما يزيد من تدهور حالة المرضى، حيث إن سكان الجنوب بحاجة إلى مختصين في طب الأطفال، النساء والتوليد، وإلى جراحين مختصين في الإنعاش والتخدير، طب الأورام.. وغيرها من التخصصات.

وما قامت به الدولة من تحفيزات لتغطية العجز المسجل في مجال الأطباء الأخصائيين، في إطار الخدمة المدنية لم يعد كافيا، بل أظهرت هذه الآلية محدوديتها وتجاوزها الزمن، وهو الأمر الذي جعل السيد رئيس الجمهورية يلتزم بإعادة النظر في نظام الخدمة المدنية بصيغتها الحالية.

السيد الوزير،

– أين وصل مشروع إلغاء أو إعادة النظر في الخدمة المدنية بالنسبة للأطباء الأخصائيين؟

– وما هي الآليات التي تقترحها وزارة الصحة لسد العجز بالنسبة للأخصائيين في المناطق الداخلية والجنوبية للوطن؟

– وما هي التحفيزات التي يمكن تقديمها للأخصائيين من أجل تشجيعهم على التوجه نحو الجنوب؟

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم، مجددا.

شكرا للسيد المحترم، عبد القادر جديع، على سؤاله المتعلق بمشكل نقص الأطباء الأخصائيين بمناطق الجنوب والهضاب العليا.

إن النهوض بقطاع الصحة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، يعد من بين الأهداف الرئيسية التي نسعى لتحقيقها، وفق استراتيجية تضمن التغطية الصحية الشاملة لهذه المناطق، وفق نظام صحي يخضع لأحكام قانون الصحة.

ولتجسيد هذا المسعى، سخرت الدولة الإمكانيات اللازمة لذلك، فلقد تم إنجاز عدة مرافق صحية، كما تم

إعطاء الأولوية لهذه المناطق بفتح مناصب مالية لتوظيف الأطقم الطبية وشبه الطبية، مع وضع نظام تحفيزي للأجور.

هذا، إلى جانب فرض الخدمة المدنية كحل لضمان وفرة الأطباء بهذه المناطق بموجب القانون رقم 84 – 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالخدمة المدنية، المعدل والمتمم.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الفعال للخدمة المدنية في حل مشكل نقص الأطباء العامين بمناطق الجنوب في السنوات التي تلت استقلال الجزائر.

إلا أنه لم تعد الخدمة المدنية اليوم تلبي كل الاحتياجات وذلك رغم التحفيز المالي المقدم عن طريق الأجور المدفوعة للأطباء المتخصصين حسب كل منطقة والمنحة المعطاة أثناء أداء الخدمة الوطنية، هذا بالإضافة إلى السكن الوظيفي المجهز الذي توفره بعض ولايات الوطن.

ويعود هذا الوضع إلى أسباب متعددة، أهمها عدم التحاق بعض المتخرجين بمناصب عملهم في إطار الخدمة المدنية؛ وكذا عدم استقرار البعض منهم، فهم يغادرون عند انتهاء مدة الخدمة المدنية.

ومن هنا ندرك بأن التحفيز المالي وحده لا يكفي لتشجيع الأطباء الأخصائيين للعمل في مناطق الجنوب والهضاب العليا، فهناك عوامل أخرى ومتعددة قد تكون مرتبطة بالجانب الاجتماعي ونمط العيش والتي قد يصعب حلها في الوقت الراهن.

لهذا، وتطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، يتم العمل من أجل تغطية النقص المسجل بمناطق الجنوب والهضاب العليا فيما يخص الأطباء الأخصائيين دون اللجوء إلى نظام الخدمة المدنية.

فلقد تم منح أبناء مناطق الجنوب والهضاب العليا العاملين لمدة 5 سنوات، كل الأطباء العامين العاملين لمدة 5 سنوات في الجنوب نقدم لهم الفرصة للتربص في بعض الاختصاصات، دون المرور على المسابقة، ويتخصصون في المراكز الاستشفائية الكبرى كإخوانهم في الجزائر وقسنطينة وعنابة، باتنة، أين توجد المراكز الاستشفائية للتكوين والعودة إلى العمل لمدة 6 سنوات في الأماكن التي قدموا منها، هذا هو الحل الذي وجدناه، وأوضح لك أكثر، إمكانية الاستفادة من التعليم المتخصص للحصول على شهادة الدراسات المتخصصة (DEMS) أي يقومون بالدراسة مثل إخوانهم الذين نجحوا في المسابقة، شريطة العودة إلى العمل في الأماكن التي يقطنون فيها.

إذن؛ هذا هو الحل، وشرعنا فيه وإن شاء الله، بعد سنتين ستتخرج الدفعة الأولى والثانية وسأعطيك الأرقام بدقة.

وبموجب تعليمة مشتركة بين وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي ووزارة المالية، يتم فتح سنويا 286 منصبا بيداغوجيا للتعليم المتخصص لصالح الأطباء العامين العاملين بالجنوب والهضاب العليا وذلك في الاختصاصات ذات الأولوية والمتمثلة في (مع وزارة المالية ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة) لدينا 286 طبيبا يلتحقون سنويا ببعض الاختصاصات، ما هي الاختصاصات؟ هي المطلوبة في الجنوب:

– الإنعاش والتخدير (حتى في الشمال يوجد نقص كلهم يذهبون إلى العيادات الخاصة، لدينا مشكل كبير في التخدير وطب الأشعة والتوليد، أطباء الأشعة من بين 100 متخرج، 75 يذهبون إلى القطاع الخاص).

– طب النساء والتوليد (في الجنوب الكوبيون يساعدوننا كثيرا).

– طب الأطفال.

– الطب الداخلي.

– طب التصوير بالأشعة.

– الجراحة العامة.

– جراحة العظام.

– جراحة الأطفال.

هذه هي الاختصاصات التي فيها التربص لإخواننا من الجنوب والهضاب العليا.

في هذا الإطار، تم تنظيم ثلاث مسابقات:

– الأولى في 2019، نجح والتحق بها 140 مترشحا.

– الثانية في 2021، نجح والتحق بها 196 مترشحا.

– الثالثة في مارس 2022، نجح والتحق بها 124 مترشحا.

وبهذا، سيكون العدد الإجمالي للأطباء الذين سيستفيدون من الدراسات المتخصصة 460 طبيبا، إن شاء الله.

هناك من يدرس أربع سنوات وهناك خمس سنوات، إن شاء الله، بعد سنتين ستتخرج دفعة الأربع سنوات لأبناء الجنوب والهضاب العليا والعودة للعمل في مناطقهم، وإن شاء الله، في المستقبل يمكن أن يكون الضغط كبيرا

في الشمال، وتتحسن الأمور في الهضاب العليا والجنوب، يمكن ذهاب أخصائيين من الشمال إلى الجنوب، في إطار إعادة المنظومة الصحية التي طلبها السيد رئيس الجمهورية ونحن نعمل عليها، وحتى إعادة النظر في النصوص التنظيمية للأطباء والذي نحن بصدد دراسته، يمكن أن تكون هناك إجراءات التي تسمح للأطباء الذهاب إلى الجنوب أو الهضاب العليا للحصول على امتيازات عديدة التي هي في الانتظار.

وفي انتظار تخرج هذه الدفعات، سيتم تدعيم التغطية الطبية المتخصصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، بالتعاون مع المؤسسات الاستشفائية المتواجدة بشمال الوطن في إطار اتفاقيات التوأمة، لم نقم بعملية التوأمة منذ سنتين بسبب كوفيد 19، وكانت التوأمة تساعد كثيرا.. ونحن حاليا انطلقنا فيها، طبعا، بعد تحسن الأمور، وستكون أحسن من ذي قبل، إذ سنبرم اتفاقيات بين مستشفيات الجنوب ومستشفيات الشمال وستكون إجباريا وليس تطوعيا، نربط مستشفيات الجنوب مع نظيراتها في الشمال، حيث يكون التعامل في كل وقت، أخصائيون يذهبون إلى الجنوب، بطلب من إخواننا هناك ولضرورة تقديم المساعدة الطبية لهم ذات المستوى العالي.

أرجو، سيدي، أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، ويمكن أن أقدم لك توضيحات أخرى، وأشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد عبد القادر جديع، إذا فيه تعقيب؟

السيد عبد القادر جديع: شكرا معالي الوزير على الرد، قدمت لنا ردا مفرحا، إن شاء الله.

هناك أمر آخر، معالي الوزير، نريد مساعدتك، المستشفى الجامعي بورقلة، أين هو؟ سوف نموت، أنظروا إلينا قليلا، في رمضان هذا مستشفى حاسي مسعود الخاص بالمحروقين ألغي، لدينا الغاز والبترول وتنزعون المستشفى لكي نموت هناك!

السيد الرئيس: السيد عبد القادر، ما دخل الغاز والبترول مع الصحة؟ لا، لا، هذه القراءات الخاطئة غير مقبولة وبارك الله فيك!

السيد عبد القادر جديع: مستشفى حاسي مسعود ومستشفى تقرت ومستشفى تماسين قد تم إنجازها، لماذا لم تفتح بعد؟! عندما ترى أحد هذه المستشفيات الثلاثة كأنها مقبرة، نريد منكم النظر إلى الشعب المسكين الذي لا يستطيع التنقل إلى العاصمة والمبيت في الفندق.. والناس لا حول لهم ولا قوة، هناك من راتبه الشهري لا يتعدى المليونين ونصف المليون.

نرجو منكم النظر إلى المستشفى الجامعي بورقلة هو (Infructueux).. نرجو منكم الإسراع فيه، ومستشفى حاسي مسعود للمحروقين وافتتاح مستشفى 320 سريرا بتقرت وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير إذا فيه رد على التعقيب؟!

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد الرئيس المحترم.

أظن.. الجواب بالنسبة للأطباء.. لابد أن تعرف، سيدي، أن الأطباء العاملين بالجنوب ضمن الخدمة المدنية، بعد انتهاء المدة يعودون ولا نستطيع إجبارهم على البقاء.

أجيبك عن الأسئلة:

أولا، مستشفى ورقلة، قمت بزيارته في ماي 2021، هو حتى الآن، وكما قلت، (Infructueux)، والمشكل خارج عن نطاق وزارة الصحة، لقد تم منحه لشركات بقيمة عشر مرات أضعافا مضاعفة، راسلني حاليا، السيد الوالي، ويطلب أن نتدخل عن طريق التراضي البسيط، هذا غير معقول! التراضي البسيط يكون في الحالات الاستعجالية جدا والضرورية جدا، لذا طلبت إعادة الدراسة وتم مراسلة وزارة المالية.

ثانيا، بالنسبة لمستشفى تقرت 320 سريرا، 310 أسرّة، وهو مسجل 240 سريرا، من أين أتت الـ 70 سريرا؟، هذا ما أدى إلى منع المستشفى من السكنات الوظيفية، زرت المستشفى وألغيت الصفقة هناك، وأظن أنك كنت هناك، لأنه منذ 2007 وهو مسجل وبدايته كانت في 2012 ومرت 10 سنوات ولم ينجز بعد، وزرته وهو في وضع مزري، تحدثت مع الوالي الجديد وطلبت منه وقف الصفقة وإعادة

الصفقة من جديد، قال لي هناك فائدة بقيمة 40 مليارا ستوفر للسكنات، لكنه لم يفعل!؟ يوجد هناك سكانير منذ 2015، من هو طبيب الأشعة الذي يذهب إلى هناك وتقدم له سكانير 2015؟ يقول لك نحن في سنة 2022!

إذن؛ كل هذا لا يحسب علينا، نحن نحاول أن نستدرك الأمور أو النقائص، إن شاء الله.

تتكلم عن تماسين أو مدينة أخرى، كيف يكون لديك مستشفى بسعة 310 أسرّة على مسافة 10 كلم من مستشفى 60 سريرا، و10 كلم من مدينة أخرى، ذكرني بها..؟ مدينة مقارين.

اليوم الطب تغير، طب المنظار، أقول لك نسبة تشبع المستشفيات في الجزائر لم تتعد 45٪، لا تتطلب زيادة عدد الأسرة، بل قل لي الأجهزة وسأوافقك الرأي.

بالنسبة لتقرت أنا أنتظر الوالي، أنت تقول تم، وهو لم يتصل بي، بالنسبة لتماسين كذلك، أنا بالنسبة لي لم يكتمل وعند إتمامه وتجهيزه سوف أذهب معك لتدشينه، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، الشكر للجميع سواء لأعضاء مجلس الأمة، الذين طرحوا الأسئلة، أوالسادة الوزراء الذين قدموا الإجابات، رمضان كريم وصح فطوركم، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة الأربعين

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 شوال 1443
الموافق 8 ماي 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587